وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسـم العلـوم السياسـية

عنـــوان المذكـــرة

التحول الديمقراطي في الجزائر

" دراسة حالة "

إعداد الطالب:

بن عطا الله عبد الحق

خثير يوسف

إشراف الأستاذ:

دريسي علي

الموسم الجامعي

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله سبحانه

و تعالى الذي ألهمنا الطموح و ســـــدد

خطانـا نتقدم بالشـــــكر الجزيل و الخالـــص

للأستاذ " ادرسي علي " لقبولـه الاشراف عـلى

هذه المـذكرة، و على تقديمـــه الاعانـة و المساعـدة

و التوجيهات القيمة و النصائح الرشـيدة التي كانـت

من الحوافز المشجعـة لإتمام هـذه المذكـرة، و الى

كـل الأساتـــذة الذيـن تعلمـــنا

عـلى أيـــديهم .

الإهداء

إلى معنى الحب و الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ...

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى إنسان في الوجود

" أمي الحبيبة "

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون

انتظار ... إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى ذروة فخري و قوتي...

" أبي الغالي "

إلى من شاطروني حياتي أخوتي : أسامة و سيف الدين

إلى أصدقاء دربي : عبد العزيز و البشير و محمد

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى من ساعدني و عمل معي لإتمام هذا العمل، صديقي و أخي " بن عطاء الله عبد الحق" إلى كل أصدقائي في إقامة 3000 , إلى كل زملائي و زميلاتي في كلية الحقوق و العلوم السياسية , إلى كل طالب علم .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

يوسف

إهداء

إلى معنى الحب و الحنان و التفاني ... إلى بسمة الحياة و سر الوجود ...

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى إنسان في الحياة ...

" أمي الحبيبة "

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار ... إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ... إلى ذروة فخري و قوتي ...

" أبي الغالي "

إلى من شاطروني حياتي أخوتي : زكريا ء . نورة

إلى أصدقاء دربي : عبد الجبار ، علاء الدين، خالد، يوسف، دحمان، شعيب، بوبكر، بلقاسم.

إلى جميع أفراد عائلتي و أصدقائي في الأبيض سيدي الشيخ

إلى من ساعدني و عمل معي لإتمام هذا العمل , صديقي و أخي "خثير يوسف "

إلى كل أصدقائي في إقامة 3000 , إلى كل زملائي و زميلاتي في كلية الحقوق و العلوم السياسية , إلى كل طالب علم .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع .

عبد الحق

المقدمة

المقدمة العامة

شهدت الساحة السياسية الجزائرية خلال عقدين من الزمن تطورات سياسية التي مرت بجميع دول العالم الثالث تبدي معظمها في تراجع التوجهات الشمولية و ظهور بروز التحولات الديمقراطية.

تعتبر عملية التحول الديمقراطي واحدة من أهم الملامح الرئيسية للتطور السياسي الجزائري بحيث يعتبر من أول اعاء أي النظام الديمقراطي في نهاية الثمانينات و النصف الأول من التسعينات و نتيجة لهذه التحولات صدرت الكثير من الدراسات لهذه الظاهرة و تحليل أبعادها وركز بعضها على أسباب وخلفيات التحول الديموقراطي،إلا أنها دخلت في حالة من التحول المأزوم في بداية ثمانيات وذلك بعد اشكالية التي حدثت في مسار التحول نحو الديموقراطية إثر الغاء الانتخابات ودخل الجيش في الحياة السياسية مما أدى إلى العنف وعدم الإستقرار.

أهمية الدراسة.

إن المقاصة التي تسعى إليها البحث هو تقديم صورة واضحة لطبيعة التحول الديموقراطي في الجزائر،والقيام بعملية تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في حالة الإستقرار في الجزائر.

مناهج الدراسة.

منهج دراسة الحالة: و يقوم هذا المنهج التمعن في دراسة المعلومات الخاصة بمؤحلة مهمة من تاريخ هذه الوحدة أو دارسة جميع المراحل التي مر بها، و قيم فحص و اختيار الموقف المركب أو مجموعة العوامل التي تتصل بسلوك معين في هذه الوحدة، بالعرض الكشفي عن العوامل المؤثرة فيه، ثم الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بها أو بغيرها من الوحدات المشابهة، و سيتم اعتماد هذا المنهج في الدراسة باعتبار أننا سنحاول دراسة التحول الديمقراطي و دراسة حالة معينة للتجربة الجزائرية.

المنهج التاريخي:الذي يتضمن الجانب التفسير التحليلي في دراسة الظواهر المالية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي،فلا يمكن فهم عملية التحول الديموقراطي دون الرجوع إلى الإمتدادات والخلفيات التاريخية وهو ما سيمكننا من وحتى الحاضر وتفسيره.

المنهج المقارن: و هو عبارة عن خطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل الدراسة، لمعرفة العناصر التي تتحكم في أوجه الشبه و الاختلاف، بهدف الوصول الى تعميمات و ايجاد التفسير العلمي لهما، من خلال تتبع مختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري، و توضح سماته الى تميز بها و جعلت منه نظاماً ديمقراطي، و

عيني عمل للحفاظ على استمراره و استقراره، أثناء تحوله و توجهه نحو تبني الديمقراطية و العمل على ترسيخ ثقافة الديمقراطية.

أسباب اختيار الموضوع

أسباب الموضوعية: كون الموضوع يدخل ضمن الدراسات التي يشار حولها الكثير من التساؤلات و الإشكالات التي تتطلب الاجابة عليها حتى يمكن الوصول الى فهم طيعة العملية السياسية في الجزائر، و بالتالي طبيعة النظام السياسي القائم و المنطق الذي يحكمه و الآليات التي يعتمد في الحفاظ على بقاءه و استمراره.

الأسباب الذاتية: تنبع من ميل شخصي الى دراسة كل المواضيع التي تتعلق بالجزائر حتى يمكن المساهمة و لو بالقليل في بلورة تصةرات تساهم في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

إشكالية الدراسة:

بعد 30 سنة من الاستقلال الجزائري عرفت الجزائر نظام الحزب الواحد و 23 فيفيري 1989 أقرت بمبدأ التعددية السياسية و أعطت الحق في إنشاء جمعيات ذات الطابع السياسي و فتح المجال أمام المجتمع المدني.

عقب أحداث الخامس من أكتوبر 1988 ربط النظام السياسي مصيره بالدولة في محاولة تكـريس الإستقـرار و أصبح المساس به يعني المساس بالدولة و ترتب على ذلك حالة من الغموض و فتح المجال أمام الأزمات الحادة و في مقابل ذلك دل على مستوى معين للثقافة السياسية يتبناها النظام السياسي و السلطة القائمة.

و منه نطرح الإشكالية التالية:

1. ماهية التحول الديمقراطي؟.
2. ماهي طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر؟.
3. ما هو دور القوى السياسية الجزائرية في عملية التحول الديمقراطي؟
4. ما هو الدور الذي تلعبه القوى الإقليمية و الدولية في التأثير على مستوى التحول الديمقراطي في الجزائر؟.

فرضيات الدراسة:

-هناك علاقة طردية بين الصراعات السياسية و الحياة الإجتماعية

-هناك علاقة طردية بين التحولات الدولية و الإقليمية و حالة عم الاستقرار السياسي في الجزائر.

-يفترض البحث أن ثمة علاقة بين النهج الديمقراطي في الجزائر و التغيرات على الصعيد القومي و الدولي.

-يفترض البحث أن ثمة علاقة ما بين التجربة الديمقراطية و مصداقية السلطة و المعارضة.

صعوبات الدراسة.

من المعروف أن الدراسات العلمية التخصصية تواجه قدر من المعضلات و المعوقات و الصعوبات تتفاوت و طبيعة الموضوع البحث و أهمية ما على الباحث إلا أن يحاول قدر جهده مواجهة هذه المعضلات و المعوقات بقصد تحقيقها و السيطرة عليها و تجاوزها لفرض نجاح البحث في الدراسة بصورة علمية.

في حقيقة الأمر فإن صعوبة إشكالية التحول الديمقراطي في الجزائر قد تشخص في صعوبتان و هما:

1. حساسية الموضوع و خطورته.
2. شمولية البحث و سعته.

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمنا مضمون الدراسة الى فصلين:

-الفصل الأول: هو بمثابة إطار نظري يهدف الى تسليط الضوء على القضايا النظرية لظاهرة التحول الديمقراطي و قسمناه إلى أربع مباحث، خصص المبحث الأول الى ماهية التحول الديمقراطي من مفهوم و مراحل و علاقة التحول الديمقراطي بالمفاهيم المرتبطة به، أما المبحث الثاني فقد خصص لعوامل التحول الديمقراطي من عوامل داخلية و خارجية، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى الأنماط و الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي، و أخيراً المبحث الرابع فخصص لمؤشرات و استراتيجيات التحول الديمقراطي.

الفصل الثاني: يهدف هذا الفصل الى التعرف على التحول الديمقراطي في الجزائر كدراسة الحالة، قسم أيضاً إلى أربع مباحث تناولنا في المبحث الأول بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر من حيث دور الأحزاب السياسية و قوة المؤسسة العسكرية و الأزمة الاقتصادية، أما المبحث الثاني فتطرقنا الى مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال مرحلة بدء عملية التحول و مرحلة الإرتداد عن عملية التحول و محاولة إحياء عملية التحول، ففي المبحث الثالث فخصص للمواقف الإقليمية و الدولية اتجاه التحول الديمقراطي في الجزائر و أخيراً المبحث الرابع تطرقنا فيه الى معوقات و آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر.

الفصل الأول

في هذا الفصل التمهيدي نتعرض للتأصيل النظري لظاهرة التحول الديموقراطي من خلال التطرق لمفهوم التحول الديموقراطي ومراحله الأربعة في مرحلة القضاء على النظام السلطوي ومرحلة اتخاذ القرار بالتحول الديموقراطي،فمرحلة الترسيخ الديموقراطي ثم النضج الديموقراطي،كما نتطرق إلى علاقة التحول الديموقراطي بالمفاهيم المرتبطة به،ثم نعالج عوامل التحول الديموقراطي الداخلية والخارجية التي تدفع النظام السياسي للقيام بعملية التحول من نظام سلطوي إلى نظام ديموقراطي،لنتناول في الأخير الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديموقراطي.ونقسم الفصل التمهيدي كما يلي:

المبحث الأول:مفهوم التحول الديموقراطي ومراحله

المطلب الأول:مفهوم التحول الديموقراطي.

المطلب الثاني:مراحل التحول الديموقراطي.

المطلب الثالث:علاقة التحول الديموقراطي بالمفاهيم المرتبطة به.

المبحث الثاني:عوامل التحول الديموقراطي

المطلب الأول:العوامل الداخلية.

المطلب الثاني:العوامل الخارجية.

المبحث الثالث:الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديموقراطي.

المطلب الأول:أنماط التحول الديموقراطي.

المطلب الثاني:الاتجاهات النظرية للتحول الديموقراطي.

المبحث الرابع: مؤشرات و استراتيجيات التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مؤشرا ت التحول الديمقراطي

المطلب الأول: استراتيجيات التحول الديمقراطي

المبحث الأول:مفهوم التحول الديموقراطي ومراحله.

تعتبر ظاهرة التحول الديموقراطي من بين المفاهيم الخلافية في علم السياسة بوصفه مفهوما حديثا يتميز بالمرونة وينشأ في مجتمعات مختلفة من حيث النضج السياسي،لذا نجد العلماء والباحثين أثاروا جدلا وخلافا حول تحديد مفهومه، ولندرس هذا الأخير نتناول ثلاث مطالب في هذا المبحث،حيث نتناول في المطلب الأول مفهوم التحول الديموقراطي،ثم نتناول في المطلب الثاني مراحل عملية التحول الديموقراطي،ونعالج في المبحث الثالث علاقة مفهوم التحول الديموقراطي بالمفاهيم المرتبطة به(التحول التحول الليبرالي،الإصلاح السياسي،التنمية السياسية،التعددية السياسية).

المطلب الأول:مفهوم التحول الديموقراطي

لم يحظى مفهوم التحول الديموقراطي بالإجماع من قبل العلماء والدارسين والمهتمين،ويختلف من باحث لأخر ومن مفكر لأخر،ولذا سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم والتعاريف المختلفة للتحول الديموقراطي.

يعرف المفكر العربي المغربي **محمد عابد الجبري** التحول الديموقراطي بأنه الانتقال إلى الديموقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

-حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديموقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.

-دولة المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي.

-تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية[1].

[1]محمد عابد الجابري،الديموقراطية وحقوق الإنسان(ط1بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)،1994،ص86.

أما عالم السياسية **الأمريكي فيليب شميتر** فيعرف التحول الديموقراطي بأنه"عملية تطبيق القواعد الديموقراطية سؤء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفرادا أو موضوعات لم تشملهم من قبل،إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديموقراطي إلى نظام ديموقراطي مستقر"[1]

أما صاموئيل هانتجتون:فيعرفه بأنه"عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديموقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح"[2]

إذن عملية التحول الديموقراطي هي مجموعة من الإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديموقراطي إلى نظام ديموقراطي،وتساهم فيها ثلاث قوى أساسية ذات دوافع مختلفة وهي النظام السياسي،المعارضة الداخلية،القوى الخارجية.ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المنتصر في الصراع.[3]

يظل التحول الديموقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغيير النظم السياسية من السلطوية نحو الديموقراطية حيث إن احتمال تعرض عملية التحول الديموقراطي لانتكاسات تظل واردة،ولتخفيف من هذه الأخيرة لابد من اختيار الأسلوب الأنسب لعملية التحول،وتعتبر من بين أكثر الوسائل فعالية للقيام بعملية التحول الديموقراطي الاتفاقات التفاوضية التي تضمن تقبل قواعد السياسات الديموقراطية من قبل معظم أفراد النخبة.[4]

لإنجاح عملية التحول الديموقراطي لابد من تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية مع المتغيرات الديموقراطية الجديدة وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ديموقراطية بدلا من المؤسسات القديمة للنظام السلطوي،وتحاشي الانقطاعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البنية الاجتماعية وتفتيها دون مواصلة مرحلة البناء الحضاري.[5]

تتسم عملية التحول الديموقراطي بأنها عملية معقدة نتاج تفاعل جوانب مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات،بالإضافة أنها عملية تتسم بعدم التأكد وتتضمن

---

[1]-بلقيس احمد منصور،الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي"دراسة تطبيقية وعلى اليمن وبلاد أخرى"(ط1:القاهرة:مكتبة مدبولي)،2008،ص29.

[2]- Samuel Huntington, traduit par :Française burgess,Troisiéme vague :les Démocratisation de la fin du xx siècle(paris :édition nouveau horizon),1996,p121.

[3]- عاطف سمير فهمي إمام،التجربة الديموقراطية في البحرين:دراسة في عقبات التحول الديموقراطي(1999-2004)(رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة)،2009،ص22،21

[4]--محمد نصر مهنا،في النظم الدستورية والسياسية دراسة تطبيقية(الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث)،2005،ص451.

[5]- عبدالوهاب حميد رشيد،التحول الديموقراطي في العراق(ط1،بيروت:مركز الدراسات الوحدة العربية)،2006،ص137.

مخاطر الارتداد والعودة مرة أخرى إلى النظام السلطوي،حيث توجد مؤسسات النظام السلطوي جنبا إلى جنب مع مؤسسات النظام الديموقراطي الجديد.

في الأخير إن الانتقال إلى الديموقراطية يطرح من الناحية العملية احد الاختيارين:

أما الانتقال من خلال أسلوب التدرج الذي يفسح المجال للقوى الديموقراطية في المجتمع لإنشاء مؤسسات تمثيلية ديموقراطية وأما سلوك طريق أخر غير سبيل التدرج،وذلك إما بحمل الحاكم على التنازل تحت ضغط القوى الديموقراطية وإما بإزاحته من طرف هذه القوى نفسها.[1]

نستنتج أن عملية التحول الديموقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي وتتحاشى السرية الغيبية بالممارسة العلنية وترفض الوحدانية بالقبول بالتعددية[2]. وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول على السلطة.

المطلب الثاني:مراحل التحول الديموقراطي.

إن عملية التحول الديموقراطي عملية معقدة تمر بأربع مراحل للوصول إلى حكم ديموقراطي من خلال ترسيخ الهياكل والأوضاع المؤدية إلى تحول هيكلي وتغيير النظام من الحكم السلطوي[3]،وتتمثل هذه المراحل في:

المرحلة الأولى:مرحلة القضاء على النظام السلطوي.

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديموقراطي،ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية[4].

---

[1]- محمد عابد الجابري،مرجع سابق،ص،83.

[2]- نهاد أبو القمصان،التحول المجهول ومخاطر الفوصى(دراسة ميدانية حول اثر العنف الانتخابي على التحول الديموقراطي والمشاركة السياسية للنساء)(مصر:المركز المصري لحقوق المرأة)،دون تاريخ نشر،ص20

[3]- MAHMOUD Monshipouri,Democratization,Liberalization Humann right in the Thiard World(Boulder :Lynne Renner Publisher),1995,p,16.

[4]-اميرة إبراهيم حسن دياب،التحول الديموقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية(1992-1998)(رسالة ماجستير،معهد الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)،2002،ص22.

ينهار النظام التسلطي بسبب مجموعة من العوامل أهمها الصراع بين المعتدلين الذين يرفضون إحداث أي تحول ديموقراطي ويدافعون على بقاء النظام السلطوي،ويمثل هؤلاء مصدر تهديد للنظام القائم الجديد بتدبير الانقلابات والمؤامرات،ويحدث هذا الصراع في ظل الشقاقات والانقسامات داخل النظام القائم وفي ظل ضغوط دولية لتبني تحول ديموقراطي مقابل تقديم المساعدات الدولية.

ما يمكن الإشارة إليه أن انهيار النظام السلطوي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام نظام ديموقراطي،فهناك ديموقراطيات تجهض بمجرد ظهورها بينما لا يصل البعض الأخر إلى مرحلة التماسك والتدعيم.[1] وتتعدد أسباب فشل الدول للتحول إلى الديموقراطية فقد تكون نتيجة مقاومة النخب المدنية والعسكرية،أو نتيجة غياب المؤسسات والظروف البيئية السياسية والاجتماعية والاقتصادية الملائمة لعملية التحول الديموقراطي.

المرحلة الثانية:اخذ قرار بالتحول أو إقامة النظام الديموقراطي.

هي مرحلة خطيرة في عملية التحول الديموقراطي نظرا لازدياد خطر الارتداد فيها إلى حكم السلطوي،وقد وصفها المنظر البولندي في العلوم السياسية ادم برجيفورسكي "بأنها تشبه آلة الغزلPIN BALL فبمجرد أن ترتفع الكرة لتدور إلى الأعلى فهي أيضا يمكن أن تهبط وتدور إلى الأسفل بطريقة شديدة سريعة. [2]

أثناء هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديموقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديموقراطي الجديد،مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الاتفاق،كما يتم وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين،فيلتزم المحكومين بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

[1]-. Larry Diamond,political culture and democracy in devloping countries(London :Lynne Rienner pubblishers),1993,p145

[2]-عامر محمد الجبو،اثر القيادة على التحول الديموقراطي في تونس في الفترة من 1987الى2003(رسالة ماجستير،معهد البحوث والدراسات العربية،جامعة الدول العربية بالقاهرة)،2006،ص12.

المرحلة الثالثة:الترسيخ الديموقراطي

يعرف جون لينز مرحلة رسوخ الديموقراطية أنها حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسين الرئيسين أو الأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديموقراطية للوصول إلى السلطة،ببساطة فان الديموقراطية يجب النظر إليها على أنها اللعبة الوحيدة في المدينة.[1]

تعود بداية الرسوخ الديموقراطي كما أشار كل من جون ماري جويثير والفيلسوف الألماني"هيجلي جورج ويلهام فريدريش"إلى اتفاق أعضاء النخبة حول مختلف الإجراءات مع مشاركة شعبية واسعة النطاق في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى[2].

ومنه فان عملية الرسوخ تمثل قبول القوى الأساسية في المجتمع لعملية الديموقراطية،وتحتاج عملية ترسيخ الديموقراطية إلى قبول عام من قبل اللاعبين الأساسيين فيها.

المرحلة الرابعة:النضج الديموقراطي

تعتبر أعلى مراحل التطور الديموقراطي وتسعى الدولة في هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديموقراطي بالرفع من كفاءة وقدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها من خلال عمليتين مستقلين ومرتبطتين هما الديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية،وفي الديموقراطية الاجتماعية يجب أن يكون المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات فاعلون في عملية تقرير أي قرارات تتخذها المؤسسة،أما الديموقراطية الاقتصادية فتتضمن الوصول إلى آليات وسياسات تكفل توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد وفئات المجتمع استنادا إلى معايير العدالة والمساواة[3].

تهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء الديموقراطي وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية لهم،غير أن واقع ممارسة الحياة السياسية اثبت فشل التزام عملية التحول الديموقراطي بالتطور وفق مراحلها الأربعة للوصول إلى مرحلة الرسوخ فالنضج،حيث أشار عالم سياسي لاري دياموند إلى فشل بعض الديموقراطيات بمجرد ظهورها في حين يتراجع بعضها كما ازدادت رسوخا[4].

---

[1]-أميرة إبراهيم حسن دياب،مرجع سابق،ص30.

[2]-ابتسام على مصطفى،التحول الديموقراطي في تركيا في الفترة ما بين عام1990-ديسمبر2004(رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة)،2007،ص31.

[3]-محمد سعد أبو عامود،الرأي العام والتحوا الديموقراطي(ط1،الإسكندرية:دار الفكر العربي)،2010،ص143.

[4]-محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص442.

مما سبق نصل إلى أن المؤشرات التي تدل على وجود عملية التحول الديموقراطي تتمثل في:

1-الدستور:

إن الوثيقة الأساسية للحكم التي تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم،كما ترسم حدود السلطة[1].ويقوم الدستور على حماية حقوق وحريات الأفراد،وتتكفل هيئة تأسيسية مستقلة بوضعه للحفاظ على حقوق ومصالح كل القوى في الأمة.

2.الحقوق والحريات العامة:

هي التي لا يمكن تصور وجودها خارج المجتمع وبعيدا عن إطار الدولة وهذه الطائفة تؤكدها عادة الوثائق الدستورية ومنها على سبيل المثال حرية العمل والحرية الدينية والحق في التعليم وحرية ممارسة مهنة التجارة والصناعة....الخ[2].

3.التعددية السياسية:

يتسم النظام الديموقراطي بالاعتراف بالتعدد في تركيبة أفراد مجتمعه،ومنحهم حق تكوين الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والضغط للتعبير عن مطالبهم من خلال قنوات رسمية شرعية يكرسها الدستور،والذي عليه أن يضمن حق المشاركة السياسية لها من خلال تكريس مبدأ التداول السلمي على السلطة.

4.النظام التمثيلي:

إن مبدأ التمثيل يمثل حامي المشاركة السياسية ويتحقق به قيام السلطة الدستورية التشريعية بوصفها من أركان الدولة الوطنية الحديثة،ولكي نفرز مؤسسات تمثيلية وتتمتع بالمصداقية لابد من إحاطة عملية الاقتراع بالضمانات الدستورية والقانونية حتى تكون نزيهة وشفافة[3].

5.التداول السلمي على السلطة:

يقصد بالتداول أو التعاقب على السلطة تلك العملية التي تسمح للشيء بحلول بديل محله،ويجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة[4].

---

[1]-عبد المنعم المشاط،دليل الديموقراطية(ط1،القاهرة:الشروق الدولية)،2011،ص15.
[2]-صلاح الدين فوزي،النظم السياسية وتطبيقاتها المعاصرة(القاهرة:دار النهضة العربية)،1998-1999،ص350.
[3]-عبدالرحمن احمد أبو خرس،من قضايا الإصلاح الديموقراطي في إفريقيا(السودان:مطابع شركة السودان للعملة المحدودة)،2007،ص10،9.
[4]-سرهنك حميد صالح البرزنجي،مقومات الدستور الديموقراطي وآليات الدفاع عنه(ط1،عمان:دار دجلة)،2009،ص86.

يقوم مبدأ التداول على السلطة من فكرة مفادها رفض الديمومة والجمود،وتشجيع العمل على التغيير سواء في الأحزاب السياسية أو الأشخاص أو السياسات،أو الأفكار والممارسات السياسية للحيلولة دون احتكار السلطة وحل مشكلة الصراع بطريقة سلمية تحافظ على استقرار وامن الدولة.

يتطلب تطبيق الديموقراطية الأخذ بمبدأ التداول السلمي على السلطة،الذي يتطلب بدوره التعددية الحزبية والتنافس الحزبي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة.

6.نزاهة الانتخابات:

إن الانتخابات تعتبر من بين أهم وسائل السيطرة على الحكم،فمن خلالها يتم انتخاب بشكل سلمي من هم الذين سيحكمون وتعطي مشروعية للقرارات التي سيأخذونها[1].ومنه فالانتخابات تعتبر آلية مهمة لضمان اختيار الحكام في النظام الديموقراطي،ووسيلة للتعبير عن سيادة الشعب[2]،ونظرا لما يكتسيه هذا المبدأ من أهمية كرسته الشرعية العالمية لحقوق الإنسان الصادرة في10-12-1948في الفقرة 03من المادة21بقولها"إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة،ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية،تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع،أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت[3].

7.الفصل بين السلطات:

يعتبر من أهم المبادئ التي ترتكز عليها الديموقراطية،وينسب هذا المبدأ إلى الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي صاغه في كتابه روح القوانين عام1748،والذي بدأ من فكرة مفادها"إن كل إنسان يمسك بالسلطة ميل إلى إساءة استعمالها، و لا يتوقف إلا عندما يجد أمامه حدودا""ولمنع إساءة استعمال السلطة يجب ترتيب الأمور بحيث توقف السلطة السلطة[4]"،ويقر الدكتور المصري سليمان الطماوي بان مبدأ الفصل بين السلطات في تفسيره

[1]-محمد فهيم درويش،مرتكزات الحكم الديموقراطي وقواعد الحكم الرشيد(ط1،القاهرة:دار النهضة العربية)،2010،ص136.
[2] -William B Quand, société et pouvoir en Algérie a décennies des ruptures(Algérie, Casbah Edition),1999,p190.
[3]-عبدالقادر رزيق المخادمي،الإصلاح الديموقراطي في الوطن العربي والفوضى البناءة(ط1،القاهرة:دار الفجر للنشر والتوزيع)،2007،ص34،33.
[4] -سعاد الشرقاوي،النظم السياسية في العالم المعاصر تحديات وتحولات(القاهرة:دار النهضة العربية)،2002،ص130.

السليم–هو قاعدة من قواعد فن السياسة ومبدأ تمليه الحكمة السياسية،ذلك انه لكي تسير مصالح الدولة سيرا حسنا وحتى تضمن الحريات الفردية فانه من اللازم إلا تتركز السلطات كلها في يد هيئة واحدة ولو كانت نيابية تعمل باسم الشعب[1].

إذن وفق هذا المبدأ توزع وظائف الدولة بين ثلاث هيئات(تنفيذية،تشريعية،قضائية)حتى تتمكن كل واحدة من مراقبة الأخرى وتمنعها من سؤء استخدام سلطتها لتوفير الحماية لحقوق وحريات الأفراد.

المطلب الثالث:علاقة التحول الديموقراطي بالمفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم التحول الديموقراطي بمجموعه من المفاهيم التي تتداخل معه من ناحية،وتختلف وتستقل عنه من ناحية أخرى،وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى التحول الليبرالي،الإصلاح السياسي،التنمية السياسية،التعددية الحزبية.

1.التحول الليبرالي:

يقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة،وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين،والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام،والحد من الرقابة على الانتخابات،والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم[2].أما التحول الديموقراطي فيتجاوز هذا الحدود بتأسيس نظام سياسي شعبي من خلال إيجاد حكومة جديدة تنتج عن انتخابات نزيهة تعددية حرة بدل الحكومة السلطوية السابقة،وتكرس حقوق وحريات الأفراد.

مما سبق نجد أن التحول الليبرالي يقدم فيه الحكام السلطويين مجموعة من التنازلات للإبقاء على النظام السلطوي والنخبة الحاكمة،وتعمل هذه التنازلات على تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية ولكن الفئة الحاكمة ما تزال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحته وتعيد القبضة من جديد[3].عكس

التحول الديموقراطي الذي يبدأ عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة على الأوضاع الداخلية ما يوجب عليهم التخلي على السلطة السياسية ليتسلمها نخبة حاكمة جديدة تأتي عن طريق انتخابات تعددية حرة ونزيهة.

---

[1]-محمد فهيم درويش،الشرعية الدولية لحقوق الإنسان بين سيادة السلطة وحكم القانون(ط1،القاهرة:النسر الذهبي)،2007،ص44.

[2]-مبارك مبارك احمد،القادة الجدد ومستقبل التحول الديموقراطي في الدول العربية(ط1،القاهرة:مركز المحروسة)،2011،ص33.

[3] -Zbiniew Brizzinski,The grand failure :The birth and the death of communism in twentieth century(New york :Charles skribners son),1989,p45,46.

إن حدوث التحول الليبرالي لا يتزامن مع حدوث التحول الديموقراطي،فقد يسمح الحكام في النظم السلطوية بحدوث التحول الليبرالي لتكريس شرعيتهم لكن دون إحداث تغيير في هيكل السلطة،غير إن فتح المجال أمام المزيد من الحقوق والحريات يؤدي إلى نمو طبقة وسطى ذات مستوى تعليمي معين ومعيشي جيد،ستبدأ بتقديم مطالب سياسية[1].

تعتبر المطالب السياسية عاملا مهما للضغط على النظام القائم للقيام بعملية التحول الديموقراطي،ففي حالة كانت المطالب قوية فإنها سترغم النظام السلطوي التسريع في القيام بعملية التحول الديموقراطي،أما إذا كانت ضعيفة فيمكن للنظام السلطوي الالتفاف عليها والارتداد على عملية التحول الليبرالي.

إن العلاقة التي تربط الليبرالية بالديموقراطية علاقة وثيقة،فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فان الديموقراطية ستتعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديموقراطية شكلية،وفي جانب آخر فانه بدون تحمل الحكومة للمسؤولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات،فان الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرة أخرى إلى السلطوية[2].

تعتبر عملية التحول الديموقراطي مرحلة أعلى من عملية التحول الليبرالي،التي يمكن أن تحدث التحول الديموقراطي ولكن ليس دائما،حيث يستطيع الحكام السلطويين الارتداد على عملية التحول الليبرالي نحو السلطوية مرة أخرى.

2.الإصلاح السياسي:

يعني الإصلاح السياسي القيام باتخاذ إجراءات متدرجة من داخل النظام واليات نابعة من النظام السياسي لإعادة بناءه وتشكيله،بحيث يكون قادرا على التعامل مع المتغيرات الجديدة والمتجددة المحيطة ببيئة النظام السياسي الداخلية والخارجية[3].ومنه فالإصلاح السياسي يعمل على الزيادة من فاعلية النظام السياسي من خلال مؤسسات تفتح المجال أمام حماية حقوق وحريات الأفراد وتفعيل آليات الرقابة والمشاركة،ويتم ذلك في ظل استمرار النخب السلطوية في الحكم واستمرارية النظام السلطوي.

إذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية فان التحول الديموقراطي مرحلة من مراحل الانتقال من نظام سلطوي ديموقراطي،وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي

[1]-Kyuing Won Kim,Marx,Shumpeter and the east Asian experience,journal of democracy,vol5,N3,july1992,p36.
[2]-بلقيس احمد منصور،مرجع سابق،ص33.
[3]-محمد سعد أبو عامود،مرجع سابق،ص134،133.

تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي وممكن استمرار نفس القيادة،فان مرحلة التحول الديموقراطي تسقط فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام السابق وتنشئ نخب ومؤسسات ديموقراطية جديدة جاءت بها انتخابات نزيهة وحرة.

3.التنمية السياسية:

بدأ الاهتمام بالتنمية السياسية كموضوع دراسة في العلوم السياسية في نهاية القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية،وقد اختلف الباحثون في إعطاء تعريفها فهناك من نظر إليها على أنها"التحديث السياسي"باعتبارها هي المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو_اقتصادي،أو المظهر السياسي المعبر عن هذه العمليات[1]،أما عالم السياسة الأمريكي **صامؤييل هانتجتون** فعرف"التنمية السياسية هي إسباغ الطابع المؤسسي على التنظيمات السياسية"[2]

إذن أن عملية التنمية السياسية تسعى إلى ترشيد بناء السلطة وتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي،لذا تربط العديد من الدراسات التنمية السياسية ببناء الديموقراطية،لأنها تسهم في عملية بناء المؤسسات الديموقراطية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة السياسية وحماية حقوقهم وحرياتهم،وإيجاد قنوات شرعية للمشاركة في عملية اتخاذ القرار.

4.التعددية السياسية:

تعتبر التعددية السياسية وسيلة وأداة لتنظيم الحياة العامة ترسى مبدأ احترام التنوع الفكري والسياسي،كما تعتبر شرطا لأي ممارسة ديموقراطية،بحيث تشارك كافة الفئات والاتجاهات والقوى داخل المجتمع في كافة أنشطته،وتحتوي التعددية السياسية على التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية.....الخ.

إن العلاقة بين التعددية السياسية والديموقراطية علاقة وثيقة،فالتعددية السياسية تتيح الفرصة أمام ممارسة مبدأ التداول على السلطة والتناوب على الحكم وبذلك تساهم في تكريس الديموقراطية،غير أن وجود تعددية سياسية لا يعني بضرورة وجود تحول ديموقراطي حقيقي،حيث يمكن أن تستخدم كواجهة شكلية فقط.

---

[1]-احمد باي،أفاق التحول الديموقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية:دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر(رسالة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة دالي إبراهيم بالجزائر)،2008-2009،ص13.

[2]-عبدالغفار رشاد القصبي،التطور السياسي والتحول الديموقراطي_الكتاب الأول التنمية السياسية وبناء الأمة(ط2،القاهرة:دون دار طبع)،2006،ص129.

مما سبق إن التحول الديموقراطي يعتبر شرط للوصول إلى الديموقراطية، ولإيجاد نظام ديموقراطي لابد أن يمر على مجموعة من المراحل تبدأ بزوال النظم السلطوية وظهور ديموقراطيات حديثة،وتقوم هذه العملية بإعادة توزيع القوة لخلق توازن بين القوى الرسمية(الدولة)والقوى غير الرسمية(المجتمع المدني)،إلى جانب تقبل الجدل السياسي واحترام الرأي الأخر وحرية التعبير.

المبحث الثاني: عوامل التحول الديموقراطي

يوجد عدد من العوامل والدوافع المسؤولة على انتقال العديد من الدول من نظم تسلطية إلى نظم ديموقراطية حيث يرى عالم السياسية الأمريكي **"جابريال الموندو وباول بينغهام"**إن المبادرة من اجل التغيير السياسي يمكن أن تنبع من ثلاث مصادر من النظام السياسي نفسه أي من النخبة الحاكمة،ومن الجماعات الاجتماعية في البيئة الداخلية ومن النظم السياسية في البيئة الدولية،وعادة ما تتفاعل هذه العناصر الثلاث مع بعضها البعض[1].

إذن العوامل التي تدفع بعملية التحول الديموقراطي في الدول تتميز بالتنوع بين عوامل داخلية وأخرى خارجية فلو أخذنا مثالي الهند واليابان لوجدنا أن الديموقراطية طبقت في الهند منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين وسط انتشار واسع للامية والفقر والانشقاق الاثني والديني،بحيث شكلت لغزا للمفكرين والنظريات الديموقراطية الغربية،إن كان مطلب التحول الديموقراطي فيها من الداخل،عكس اليابان التي فرضت عليها الديموقراطية من الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية.

إذن سنتناول عوامل التحول الديموقراطي في هذا المبحث من خلال مطلبين،نعالج في المطلب الأول العوامل الداخلية، و نتناول في المطلب الثاني العوامل الخارجية.

المطلب الأول:العوامل الداخلية

هناك أربعة عوامل داخلية تؤدي إلى التحول الديموقراطي تتمثل في دور القيادة والنخب السياسية،وانهيار شرعية النظم التسلطية والعامل الاقتصادي،والمجتمع المدني.

[1]-مصطفى بلعور،التحول الديموقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري(1988-2008)(أطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر)،2008-2009،ص31.

الفرع الأول:دور القيادة والنخب السياسية

تلعب القيادة السياسية دورا هاما وحيويا في إقامة الديموقراطية،فالقيادة السياسية تبادر إلى اتخاذ قرار التحول الديموقراطي على اثر دوافع متنوعة،قد تكون نتيجة إدراك القيادة بأفضلية القيام بعملية التحول الديموقراطي لان تمسكها بالسلطة سيؤدي إلى تكاليف مرتفعة،أو نتيجة اهتزاز وتردي شرعية النظام القائم لعدم قدرته على تلبية احتياجات ومطالب شعبه،ويمكن أن يرجع السبب إلى اعتقاد القادة إن التحول الديموقراطي سوف ينجم عنه اكتساب دولتهم العديد من المنافع مثل زيادة الشرعية الدولية،والتخفيف من العقوبات التي تفرضها الدول المانحة على دولهم[1].

إذن أن الانتقال من حكم لا ديموقراطي إلى حكم ديموقراطي يفترض:إما أن يتولى الحكام أنفسهم القيام بعملية الانتقال،وفي هذه الحالة سيكون عليهم أن يتنازلوا على سلطاتهم عن طيب خاطر لاقتناعهم أن الأسس القديمة للنظام القائم قد انتهت صلاحيتها ولن تسمح لهم بالاستمرار في السيطرة على الحكم،وهذه الحالة نادرة الحدوث ومن أهم ميزاتها أنها تعزز وتحافظ على استقرار الديموقراطية،أما الحالة الثانية فهي إجبار الحكام بوسيلة من الوسائل على التنازل،وهذا ما يتطلب وجود قوات ديموقراطية في المجتمع قادرة على فرض الديموقراطية في الدولة وقادرة على الحفاظ عليها والحيلولة دون قيام نوع أخر من الحكم ألا ديموقراطي[2].في حالة أحجام القيادة الوطنية عن اقتحام مرحلة التحول الديموقراطي فانه ينبغي زيادة الضغوط الشعبية مع توفر الرغبة لدى قوى المعارضة السياسية في التفاوض مع النظام بغية استحداث دساتير ديموقراطية يحدد فيها شكل نظام الحكم.

لإنجاح عملية التحول الديموقراطي لابد على القيادة السياسية إدراك البدائل المتاحة وتحديد المسار والتوقيت والأسلوب المناسب لتغيير النظم السلطوية والبدء بعملية التحول الديموقراطي،إلى جانب توفير عوامل أخرى تتمثل

في تحقيق تنامي قوة المعارضة السياسية والوضع الاقتصادي للدولة، وتنامي دور الطبقة الوسطى، وتنامي دور مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات[3].

كما لابد الإشارة إلى أن هناك فرق شاسع بين قيادة سياسية تسلطية تقر عملية التحول الديموقراطي تحت ضغط دوافع ما،وبين قيادة سياسية تؤمن بالديموقراطية وأسسها وتتخذ قرار التحول،ففي الحالة الأولى يمكن للقيادة

[1]-بلقيس احمد منصور،مرجع سابق،ص36.
[2]-محمد عابد الجابري،مرجع سابق،ص82.
[3]-فايز ربيع،الديموقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية(ط1،عمان:دار الحامد للنشر والتوزيع)،2004،ص180.

التسلطية أن تتراجع على عملية التحول الديموقراطي بعد تحقيق الاستقرار السياسي نتيجة لعدم وجود إصلاحيين في مواقع قوية في النظام السياسي أو غياب معارضة متماسكة وموحدة تطالب باستمرار توسيع الديموقراطية[1].

الفرع الثاني:انهيار شرعية النظم التسلطية

إن الشرعية تمثل ضمانة استمرار السلطة وتجديدها من حقبة إلى أخرى على أسس ثابتة تمنع الحاجة إلى القوة والاستعلاء،فيرى العالم الألماني ماكس فيبر أن نظام الحكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون بان ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة[2].وتقوم علاقة الحاكم والمحكوم وتبادل الرأي فالمحكوم يندفع إلى المشاركة بفعل اعترافه بالحكم،والحاكم يندفع إلى قبول المشاركة بفعل استمداد شرعيته من المحكوم[3].

تختلف مشاكل الشرعية في النظم السياسية للدول حيث يمكن أن تكون نتيجة ضعف الاستقطاب الجماهيري أو نتيجة انعدام آليات التجديد الذاتي للشرعية،أو نتيجة عدم تحقيق الوعود،وهذا ما يؤدي إلى ضعف وتدهور النظم السياسية، حيث أن الأنظمة السياسية التي تعاني من مثل هذه المشاكل تميل إلى انتهاك القواعد الدستورية والقانونية وتحويل الدستور إلى وثيقة شكلية توضع لتغطية ممارسات الحاكم وإضفاء الشرعية عليها، و لذلك من السهل إقراره ومن السهل تغييره ومن السهل خرقه[4].

يمكن استنتاج بان أي نظام يعاني من مشكلة غياب الديموقراطية سيعاني من مشكلة غياب الشرعية مما يؤدي إلى المعاناة من مشكلة غياب الاستقرار ثم مشكلة فقدان الكفاءة في الانجاز،ولضمان الحفاظ على شرعية الأنظمة السياسية الحاكمة وعلى استقرارها أصبح هناك حل واحد يتمثل في انتهاج الديموقراطية،فان الأنظمة التي ترفض انتهاج الديموقراطية تعاني من ضعف شرعيتها لذا تلجأ إلى وسائل القسر والإرغام لضمان استقرارها واستمرارها.وإذ لا ينتج هذا الخيار ولا يولد إلا المزيد من غياب الديموقراطية وانتهاك الحريات الفردية والحقوق الإنسانية الأساسية[5].

---

[1]-ابتسام علي مصطفى،مرجع سابق،ص41،40.

[2]- علي خليفة الكواري وآخرون،المسألة الديموقراطية في الوطن العربي(ط2،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)،2002،ص130

[3]-نفس المرجع،ص131.

[4]-علي عباس مراد،المجتمع المدني والديمقراطية(ط1،بيروت مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)،2009،ص57.

[5]-علي عباس مراد،ديمقراطية عصر العولمة(ط1،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)،2007،ص101.

الفرع الثالث:العامل الاقتصادي

العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديموقراطي غير انه ليس العامل الحاسم حيث انه لا يوجد نمط أو مستوى محدد من النمو الاقتصادي لتحقيق عملية التحول الديموقراطية،فقد أثرت العوامل الاقتصادية حسب صامؤيل هنتغتون في الموجة الثالثة على عملي التحول الديموقراطية بثلاث طرق،فالطريقة الأولى تحققت نتيجة الطفرة التي شهدتها أسعار النفط،والثانية نتيجة وصول عدد من الدول[1] إلى مستويات نمو اقتصادية عالية ساهمت في تحقيق عملية التحول الديمقراطي،أما الثالثة فارتبطت بتحقيق النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول،ومنه وصل هنتغتون إلى أن النمو الاقتصادي مهد السبيل لقيام الديموقراطية،وأدت الأزمات الناجمة أما عن النمو السريع أو عن الركود الاقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية[2].

في حين أن المفكر المعاصر الأمريكي الجنسية يوشيهيرو فرانسيس فوكوياما خالفه الرأي ونظر للديموقراطية على أنها عملية سياسية لا ترتبط بالاقتصاد،وهذا ما أكدته تجربة النمو الاقتصادي في العديد من الدول الأسيوية التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة من التنمية الاقتصادية في ظل نظم تسلطية كماليزيا،اندونيسيا.

في هذا الموضوع يمكن كذلك التطرق لعلاقة الرأسمالية الاقتصادية والديموقراطية السياسية،حيث يرى العالم الأمريكي سيمور مارتن ليبست أن الرأسمالية تمثل قلب الديمقراطية لأنها أنتجت الثروة وأدت إلى وجود طبقة متوسطة متعلمة وأنتجت عددا من المتغيرات الثقافية المواتية للديمقراطية،غير إن فريق من الباحثين رأى بان توزيع الثروة عبر سياسة الخصخصة بدلا من تركيزها في يد الدولة لا يعني بالضرورة التحول نحو مزيد من

الديمقراطية،حيث عرفت كثير من دول العالم الثالث حرية آليات السوق دون أن تسهم في حفز مزيد من التحول الديمقراطي،كما أن كثير من الأنظمة القمعية قد سبق أن انتهجت سياسة الاقتصاد الحر[3].

كما أن انتهاج سياسة الخصخصة قد تحول دون دفع عملية التحول الديمقراطي نتيجة انتشار ظاهرة انعدام العدالة الاجتماعية لتركيز مصادر القوة وتحديد نطاق المشاركة السياسية وقصرها على الطبقة العليا في المجتمع إلى جانب خلقها لجو من الإحباط الاجتماعي والتوتر ومزيد من عدم الاستقرار[4].بل إن صامؤيل هنتجتون يصل إلى

[1]-صامؤيل هنتجتون،ترجمة عبد الوهاب علوب،الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين(مصر،دار سعاد الصباح)،ص120.

[2]-نفس الرجع،نفس الصفحة.

[3]-محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص449.

[4]-هدى ميتكس، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث،في على الدين هلال وإسماعيل محمود،اتجاهات حديثة في علم السياسة،القاهرة:منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارية العامة،1999،ص146.

ابعد من ذلك حيث يرى إن ارتفاع نسبة كل من مستوى الفقر وانعدام العدالة التوزيعية يمثلان بالضرورة احد المعوقات الرئيسية للتحول الديمقراطي[1].

ما يمكن الاتفاق حوله أن النمو الاقتصادي والعدالة التوزيعية وان لم يضمنا إرساء الديمقراطية إلا أنهما يتيحان المجال أمام ظهور الطبقة الوسطى العريضة سواء كانت نتاجا عن التنمية الاقتصادية أو انتهاج الرأسمالية،ويوفران احد الشروط الهامة والمساهمة في خلق استقرار الممارسة الديمقراطية في الدول.

كما نخلص أن الديمقراطية تمثل الركن والشرط الأساسي لتحقيق التنمية لأنها تربط العلاقة بين المشروعين التنمويين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الأخر أو من دونه[2]،كما أن الديمقراطية شرط لرقابة سياسات الفئة الحاكمة وتصويبها ومحاسبتها وضبطها لما فيه الخير العام والتوزيع العادل بين القطاعات وفئات المجتمع،ضمانا لاستمرار التأييد والقبول الشعبي[3].

مما سبق نجد أن التنمية الاقتصادية في اغلب الأحيان يكون لها تأثير ايجابي على تسهيل عملية التحول الديمقراطي، إلا في حالة تكون هذه التنمية متمركزة في يد الدولة،هنا يصبح تأثيرها سلبي على عملية التحول الديمقراطي،لان الدولة في هذه الحالة تقوم بسن مجموعة من القوانين المقيدة للقوى الاقتصادية الجديدة للحيلولة دون مشاركتهم في عملية صنع القرار وبالتالي تحقق الدولة نمو وليس تنمية.

الفرع الرابع:المجتمع المدني

عرف مفهوم المجتمع المدني انتعاشا في العقود الأخيرة من القرن العشرين في إطار حركات انتقالية للعديد من المجتمعات والدول نحو الديمقراطية هذه الحركة أطلق عليها صامؤيل هنتغتون الموجة الثالثة للديموقراطية،حيث برز الدور الهام لتنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في دفع عملية التحول الديموقراطي.

إن تعريف المجتمع المدني يتميز بالتعدد نظرا لاستخدامه في سياقات مختلفة من قبل قوى عديدة فقد عرفه "جون هول"على انه قيمة اجتماعية ومجموعة من المؤسسات الاجتماعية في نفس الوقت[4]،كما يعرف على انه "جملة من

[1]-محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص450.
[2]-علي عباس مراد،ديمقراطية عصر العولمة،مرجع سابق،ص132.
[3] -Christophe jaffrelot,Démocratie,d ailleurs :Démocraties et Démocratisassions hors d'occident(paris :Karthala),2000.p18-

[4] -John.A..Hall,*In Search of civil society*in john holl(ed),civil society,theory,history and comparison(cambridge,polity press),1995,p2.

المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل بصورة تطوعية في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها:أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني،ومثال ذلك الأحزاب السياسية،ومنها إغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابات....."[1]

المجتمع المدني على هذا النحو أو هناك يساهم في عملية تحقيق الديموقراطية من خلال السعي للحد من سلطة الدولة،وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز قيم الديموقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل،ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[2]،ومن أمثلة دور المجتمع المني في دفع عملية التحول الديمقراطي الدور الذي لعبه"عمال التضامن"في بولونيا في دفع النظام التسلطي للدخول معهم في مفاوضات انتهت بحصولهم على الاعتراف الرسمي وإجراء انتخابات ألت نتائجها لنقابة التضامن[3].

مما سبق نصل إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني علاقة وثيقة،فلا يمكن إيجاد مجتمع مدني حقيقي إلا من خلال تكريس الديمقراطية،ويتطلب توسيع نطاق الديمقراطية محليا تحديد المجتمع المدني،وتوسيع نطاقه وتفعيله بوصفه البنية التحتية للحياة السياسية،والروح التي بها تستمر هذه الحياة[4].

أما بالنسبة لدور المجتمع المدني في النظم السياسية المغاربية،فان هناك تفاوت من حيث وجود المجتمع المدني ودرجة تطور تنظيماته ومدى فاعليته وتاثيره في الحياة السياسية،وبالتالي في عملية التحول الديموقراطي وهو ما سنتناوله في الدراسة لاحقا.

المطلب الثاني:العوامل الخارجية

تعتبر العوامل الخارجية من أهم العوامل المساهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي خاصة في البلدان النامية ويمكن تقسيمها إلى أربع عوامل تتمثل في النظام الدولي وضغوط المؤسسات المالية والدولية،ظاهرة العدوى والتدخل الخارجي.

---

[1]-علي عبدالصادق،مفهوم المجتمع المدني قراءة أولية(ط1،القاهرة:مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات)،2004،ص67.

[2]-متروك الفالح،المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية(ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية)،2002،ص29.

[3] -Michael Bernard,civil society and democratic transition in East-Europe,political science quarterly,vol108,N2,(summer1993),p37.

[4]-محمد عثمان الخشت،المجتمع المدني(ط1،القاهرة:الأمل للطباعة والنشر)،2004،ص93.

الفرع الأول:النظام الدولي

اكتسحت بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا موجة من التحول الديموقراطي انتشرت في دول العالم الثالث وأطلق عليها اسم الموجة الثالثة،فقد قدر عدد الدول تحولت إلى الديموقراطية منذ1975ونهاية التسعينات بحوالي30دولة،وهنا بدأ الضغط على النظم التسلطية للقيام بعملية التحول الديموقراطي خاصة مع تخلي الاتحاد السوفيتي عن تلك النظم وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم،حيث وجدت الديموقراطية مكانا لها ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لنشرها في مختلف أنحاء العالم والتي لا تنفصل عن رغبتها في فرض هيمنتها على دول العالم،وهذا ما أكده الرئيس كلينتون في حملته الانتخابية في 1992على أن تبني الديمقراطية سيكون على رأس أولويات إدارته وان التحول الديموقراطي كان الموضوع الوحيد للسياسة الخارجية[1].

لقد سادت علاقة دول العالم الثالث مع الدول المتقدمة سياسية الشرطية التي تهدف إلى الربط بين أداء الدولة على طريق الإصلاح والفوائد والمنافع التي سوف تعود عليها من ذلك الطريق[2].وتتنوع هذه الفوائد والمنافع بين مساعدات اقتصادية ومالية وتكنولوجيا والأخذ باقتصاد السوق،وقد تعدت الولايات المتحدة الأمريكية وسيلة المشروطية السياسية لنشر الديموقراطية إلى التدخل العسكري تحت غطاء هذه الشعارات كما حدث في العراق، وهو أسوأ الحلول و ابهضها ثمنا في الحاضر وفي المستقبل[3].

وفي هذا السياق يتضح دور الاتحاد الأوربي في عملية التحول الديموقراطي من خلال رغبة العديد من الدول الانضمام إلى عضويته ومشاركة أعضائه المستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتعون به،حيث تؤدي العضوية فيه إلى التمتع بالعديد من الامتيازات الاقتصادية وتحول دون ارتداد هذه الدول إلى النظام السلطوي،لذا أصبح على الدول التي ترغب في الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربي سواء للاستفادة من الامتيازات الاقتصادية كالمغرب أو الانضمام إلى التكتلات مثل تركيا إحداث تعديلات على نظام الحكم يتوافق مع باقي الأعضاء أي ديمقراطي أو على الأقل أكثر ديمقراطية عما عليه[4].

---

[1]-صامؤيل هنتغتون،ترجمة طلعت الشايب،تقديم صلاح قنصوه،صدام الحضارات....اعادة صنع النظام العالمي(دون بلد الطبع:سطور)،1998،ص310.

[2]-مصطفى عبدالغاني،مستقبل الديموقراطية في البلاد العربية في ضوء الحوار العربي-الاوربي(ط1،القاهرة:المكتبة الأكاديمية)،2009،ص31.

[3]-مروة كريم،أزمة البديل الديمقراطي العربي تطيل عمر الأنظمة الاستبدادية(مداخلة في ندوة أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة،مؤسسة الانتشار العربي،03-12-2005)،ص69.

[4]-مصطفى بلعور،مرجع سابق،ص36.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه:إذا تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إن عملية التحول الديمقراطي سينتج قوى سياسية لا تلبي وتعارض مصالحها فهل ستدعم هذه العملية؟

إن مجمل الأحداث وانساق التحولات الديمقراطية تؤكد الجواب(لا)كما حدث على سبيل المثال في الجزائر وكما يمكن أن يحدث في دول عربية إسلامية أخرى[1]،وبالتالي فان تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لعملية التحول الديمقراطي له صيغة اختيارية تتوقف على مصالحها الذاتية في مناطق التحول،فالقوى الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي)تدعم النظام الشمولية الحليفة لها في بعض الدول منها العربية،لان هذه النظم الشمولية تخدم مصالحها ولا تخضع للرقابة والمساءلة،ومن جهة أخرى نجد الدول الغربية إذا ساندت الديمقراطية في الدول العربية تساندها بحذر خوفا من بروز التيار الإسلامي.

لقد أصبحت المنظومة الديمقراطية الدولية تتريث في دعم التحول الديمقراطي في النظم التسلطية من خلال استخدام أسلوب إصلاحها أو تعديل أسلوب عملها،حتى تضمن استمرار سيطرتها على الأوضاع من جهة والحيلولة دون تعزيز إقدام الحركات المعادية للغرب في القضاء السياسية الديمقراطية الجديدة من جهة ثانية.

نصل مما سبق إن القوى الدولية تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي في أنحاء العالم،وان موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية متطابقان حول دعم هذه العملية حيث يتم استخدامها كورقة ضغط على الدول المناهضة لسياساتها.

الفرع الثاني:ضغوط المؤسسات المالية الدولية.

يظهر دور المؤسسات المالية الدولية في دعم عملية التحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث من خلال ربط منح مجموعة من التسهيلات والمساعدات المختلفة(الاقتصادية،الفنية،المالية،الإدارية)،أو تبني برامج التكييف والتعديل الهيكلي القائم على الاقتصاد وخصخصة القطاع العام ودعم القطاع الخاص مقابل تبني الديمقراطية.

ومنه فإن المؤسسات المالية و الدولية تفرض شروط إقتصادية على الدول لتحقق إصلاحات سياسية، كما حصل في تجربة السد العالي لمصر عبد الناصر في الستينات[2]. و المطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها هذه المؤسسات عادة ما تشمل ضرورة تبني الحكم الراشد أو الحكم الصالح الذي يحدد عناصره البنك الدولي في

[1]-فايز ربيع،مرجع سابق،ص180.
[2]علي خليفة الكواري و آخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية(ط1، بيروت: مركز دراسات الوحة العربية)، 2003، ص244.

الشفافية المسؤولية،اللامركزية، التنسيق، و كثيراً ما تطبق هذه الشروط بصورة شكلية للحصول على امتيازات هذه المؤسسات.

تساهم المؤسسات المالية منها صندوق النقد الدولي في عملية دفع التحول الديمقراطي في الدول الممنوحة من خلال التأييد المادي و المعنوي كإنشاء المشاريع التنموية بها، و فرض العقوبات الاقتصادية أو تخفيف أعباء الديون الخارجية، و تعتبر هذه الأخيرة و سيلة لممارسة الضغوط على الحكومات التسلطية و لتشجيع الديمقراطيات الناشئة[1].

غير أن المساعدا ت التي تقدمها المؤسسات المالية العالمية خاصة التعديل الهيكلي له أثر سلبي على الجانب الاجتماعي للدول الممنوحة، حيث يؤدي الى الفقر و ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض مستوى الدخل، كما أن هذه المساعدات تجعل النظام الطالب للمساعدة تابعاً للدول المانحة.

في الأخير إن ما ينطبق على دول العالم الثالث ينظبق على الدول المغاربية، حيث تدخل البنكي الدولي وصندوق النقد الدولي في فرض سياسات مالية ونقدية و اقتصادية مشروطة على عدد كبير من الدول العربية يهدف الى التدخل في شؤونها الداخلية و خدمة مصالح القوى الكبرى.

الفرع الثالث: ظاهرة العدوى و الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) (الديمينو).

بقصد بالتأثير العرض العملي أو العدوى أو الانتشار أو المحاكاة أو كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو إقتداء دولة بدولة أخرى حصل فيها تحول ديمقراطي ناجح، و ذلك إما لأنها جميعا تواجه مشكلات متماثلة و اعتبار التحول الديمقراطي دواء لكل مشكلاتها، أو لأن الدولة التي تحولت الى الديمقراطية على درجة من القوة أو تعد مثلاً سياسياً وثقافياً يحتذى[2]. وتتم عملية انتشار التحول الديمقراطي بصورة و اسعة بين الدول المتقاربة جغرافياً و المتشابهة ثقافياً، فكان سقوط النظام الشمولي في البرتغال عام 1974 له تأثير مباشر في جنوب أوروبا و البرازيل.

كما أن ثورة التكنولوجيا العالمية و ثورة الاتصالات ساهمت في عملية نشر التحول الديمقراطي بدرجة كبيرة و أصبح يصعب على النظم التسسلطية حجب المعلومات و إخفاء الحقائق على شعوبها من سقوط النظم الشمولية في دول أخرى، بالإضافة أن و سائل الاتصال أصبحت تكشف انتهاك حقوق الانسان و استخدام النظم

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 450.
[2] صامويل هنتنغتون، الوجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين/ مرجع سابق، ص 168.

السلطوية للعنف ضد شعوبها باعتبارها ظواهر عالمية لاتخص دولة بعينها، كما ساهمت و سائل الاتصال في كشف زيف ديمقراطيات النظم الشمولية و نشر الوعي السياسي في ظل تنامي ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي.

صعب ثورة الاتصالات و التكنولوجيا على النظم السلطوية التحكم في تدفق المعلومات و الأخبار الى العالم الخارجي عن سقوط الأنظمة السلطوية في الدول الأخرى، و المثال جلي في حالة الاحتجاجات التونسية 2011 و ما أسفرت عنه من إسقاط نظام زين العابدين، فقد انتقلت المعلومات بسرعة عن طريق و سائل الاتصال الحديثة رغم محاولة النظم منع ذلك من خلال حجب مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنات (كالفايسبوك) وقطع شبكات الاتصالالهاتفية و غيرها، إلا أن هذه الإجراءات لم تحل دون نشر الأخبار مما جعل شعوب عربية أخرى تتأثر و تحاكي الثورة التونسية (مصر، ليبيا، سوريا)، كما أن و سائل الاتصال فضحت المعاملات أللاديمقراطية واللإنسانية للنطم التسلطية لشعوبها و هذا ما أثار المجتمع المدني العالمي الناشط في حقوق الانسان والحريات العامة وغيرها.

غير أنه يجب التنبيه الى أن العدوى لا تحدث دائماً التحول الديمقراطي إلا إذا كانت الظروف مناسبة، فقد تتحول العديد من النطم الاقليمية المجاورة و العالمية إلا أن النظام التسلطي لا يتغير.

الفرع الرابع: التدخل الخارجي.

قد تؤدي هزيمة الدولة في الحرب أو و وقوعها تحت الإحتلال الى سخط الشعب على النظام و المطالبة بتغيير الحكام، كما أنه يمكن للغزو الخارجي من بلدان ديمقراطية أن يسقط النظام السلطوي ويقيم النظام الديمقراطي.

أخيراً إن تجربة التحول الديمقراطي تتمتع بالخصوصية من دولة الى أخرى، ومن فترة إلى أخرى في الدولة الواحدة حيث يلعب كل عامل من العوامل السابقة دوراً في عملية التحول الديمقراطي لكن تختلف أهميته من بلد الى آخر ومن مرحلة الى أخرى.

المبحث الثالث: الأنماط و الاتجاهات النظرية للتحول الديمقراطي.

إهتم دارسوا التحول الديمقراطي في العديد من بلدان العالم بالإضافة الى إيجاد تعريف التحول الديمقراطي و عوامله بيان الأنماط والنظريات التي تتبعها عملية التحول الديمقراطي، و قد اختلفت الأنماط و النظريات من باحث الى آخر باختلاف المعايير و المقاييس التي تم استخدامها، و سنتناول في هذا المبحث أنماط و نظريات التحول

الديمقراطي من خلال مطلبين، نخصص المطلب الأول لأنماط التحول الديمقراطي أما المطلب الثاني نظريات التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: أنماط التحول الديمقراطي.

يقصد بها تلك الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي تتبع للإطاحة بالنظام الغير الديمقراطي، ويمكن التمييز بينها بثلاث أنماط للتحول الديمقراطي هي:

الفرع الأول: نمط التحول من أعلى.

يسميه البعض "بمنحة الديمقراطية" ففي هذا النمط تلعب القيادة السياسية دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي، ويكون الدافع في الغالبة شعور النخبة الحاكمة أن محاولات الانشقاق على النظام القائم قد زادت، و

أن عملية استخدام القوة والعنف اتجاه الجماهير أصبحت قريبة الوقوع، لذلك يأخذ الحكام بزمام المبادرة و تتخذ بعض الإصلاحات لامتصاص الغضب الشعبي و تطبيق المخاطرة بترك المنصب أفضل من المخاطرة بترك الحياة[1]، وقد يكون ذلك انعكاساً لرغبة حقيقية في التحول نحو الديمقراطية أو حيلة سياسية للخروج من الأزمة بإقرار مجموعة من الاصلاحات للالتفاف على الغضب الشعبي، ومنح نفسها الوقت لصناعة آليات جديدة تسمح لها بالاستمرار في السلطة.

لقد تنوعت التجارب في هذا النمط من التحول ومن أمثلته في إفريقيا مبادرة القيادة الزمبية في عام 1991 بالتخلي عن نظام الحزب الواحد و بدأ عملية التحول الديمقراطي، و في أمريكا اللاتينية نجد البرازيل حيث قرر الرئيس "جيزيل" أن التغيير السياسي ينبغي أن يتم بالتدرج و البطء و الثقة، و بدأت الحكومة البرازيلية بالعملية في نهاية إدارة **ميدتشي** عام 1973، واستمرت في فترة إدارتي **جيزيل و فيجو يريدو**، و حققت طفرة الى الأمام بإقامةنظام رئاسة مدنية عام 1958، وبلغت ذروتها بتدوين دستور جديد عام 1988 وانتخاب رئيس شعبي عام 1989[2]، وقد يأخذ العسكريون المبادرة و ذلك لأهمية المؤسسة العسكرية في ظل النظم السلطوية مثل اليونان و البرتغال في جنوب أوروبا[3].

[1] Larry diamond,op.cit,p 46

[2] صامؤيل هنتنغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 199.

[3] Terry karll, Phollipe schmitter, What Democracy is and is not, journal of Democracy, vol 2, 1991, p277

و أهم سمات نمط التحول من أعلى ما يلي:

1. إن قادة النظم السلطوية يمكن أن يرتدوا على مبادرة التحول الديمقراطي، إذا أدى انفتاح النظام السياسي الى بروز موقف تكون فيه تكلفة التسامح أعلى من تكلفة القمع بحيث يضر هذا التسامح بالنظام العام[1].

2. إن القرارات المتعلقة بتبني المؤسسات الديمقراطية الأساسية يتخذها المسيطرون على السلطة مدفوعين أساساً بمصالحهم الخاصة الشخصية و الجماعية[2].

الفرع الثاني: نمط التحول من خلال التفاوض.

يحدث هذا النمط من التحول عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة، و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي بديل.

وفقاً لهذا النمط تضطر القيادة السياسية لبدء عملية التحول الديمقراطي كاستراتيجية لمواجهة الأزمات لامتصاص الغضب الشعبي الناتج عن تأزم الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية مقابل عجز النظام القائم على تلبية المطالب الشعبية، إلى جانب خوف النخب الحاكمة من احتمال أفول نجم النظام السياسي أو أفول نجم إيديولوجيته و التردي الاقتصادي الذي قد يصل الى حد الإفلاس أو ضغوط خارجية متزايدة[3].

لأجل نجاح عملية التفاوض لابد على كلا الطرفين إضفاء صبغة الشرعية على الطرف الآخر، فعلى الحكومةأن تتقبل القوى المعارضة كممثلين شرعيين لقطاعات من المجتمع، وفي المقابل على المعارضة أن تعترف بالحكومة كشريك له قيمة في عملية التغيير، و أن تسلم ضمناً أو صراحة بحقها حالياً في الحكم مع منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أي مساءلة عن أي جرائم خلال الحكم التسلطي[4].

هناك العديد من الحالات التي صنفت ضمن هذا النمط مثل جنوب افريقيا (1989-1990)، فبعد سنوات من الكفاح المسلح ضد العنصرية تم الانفاق على التفاوض بين **نيلسون منديلا و دوكليرك**، حيث قال **دوكليرك**: إن الدرس المستفاد من روديسا كان فحواه أنه " عندما سنح الفرصة لإجراء مفاوضات حقيقية و بناءة

[1] عصام عبد الوهاب محمد أيوب، متغير القيادة و التعددية السياسية في تونس1994-2002 (رسالة ماجستر، كلية الاقتصاد والعلوم الانسانية، جامعة القاهرة)، 2006، ص 63.
[2] مبارك مبارك أحمد، مرجع سابق، ص 35.
[3] عبد الرحمان حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج و آفاق المستقبل، السياسة الدولية، عدد(113)، جويلية 1993، ص18.
[4] مبارك مبارك أحمد، مرجع سابق، ص37.

لم يتم اقتناصها... فسارت الأمور بصورة غير سليمة لأنهم انتظروا طويلاً قبل الدخول في تفاوض جوهري. فلا ينبغي لنا أن تقع في هذا الخطأ، ونحن مصرون على أن لا نقع في هذا الخطأ"[1].

الفرع الثالث: نمط التحول من خلال الشعب.

هذا النمط من التحول يفرض من الشعب، و يأتي إثر صراعات عنيفة و انتشار أعمال الإحتجاجات و العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط و تبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف و سعياً لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية، و تجنباً لانهيار النظام كما حدث في مصر في ثورة 25 يناير 2011.

إذن في هذا النمط يفرض الشعب عملية التحول الديمقراطي على السلطة، نتيجة تدهور و ضعف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية حيث يعبر عن رفضه لها بالعنف و الاحتجاجات، و لإمتصاص هذا الغضب الشعبي و احتواء الوضع تضع السلطة مجموعة من الاجراءات الاصلاحية، كما يمكن الإشارة إلى أن الحركات الإجتماعية الغاضبة قد تنجح في إقصاء قيادة تحظى بالقبول و الشرعية على غرار ما شهدته الفلبين التي أجبر فيها **جوزيف أستراد** على التنازل عن منصبه تحت و طأة التظاهرات الشعبية العارمة التي تطالب بملاحقته قضائياً مع مخالفات مالية و انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبها أو شارك مع قيادته في ارتكابها[2].

نخلص أن عملية التحول الديمقراطي تتميز بالتعقد و تعدد المراحل، كما أنه من الناحية الواقعية نجد أكثر من نمط لإحداث عملية تحول ديمقراطي في حالة واحدة، و أن الأفضل نمط لإحداث عملية التحول الديمقراطي هو الذي يبادر فيه النظام السياسي من تلقاء نفسه بعملية التحول الديمقراطي، وبهذا يتجنب الضغوط الداخلية و الخارجية و يحقق الاستقرار لشعبه.

[1] صامؤيل هانتغتون، الموجة الثالثة، للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص 231.
[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني: الإتجاهات النظرية لتحول الديمقراطي.

اتفقت الكثير من الأدبيات حول ثلاث مداخل رئيسية لتفسير أنماط الانتقال إلى الديمقراطية تمثلت في المدخل التحديثي و الانتقالي البنيوي.

الفرع الأول: المدرسة الحديثة

قبل التطرق الى مضمون أفكار هذا المدخل ارتأينا التطرق الى مفهوم التحديث فهو عملية تعديل البيئة الاجتماعية و الرؤية المعرفية و الاخلاقية بحيث يخضع الواقع بأسره للقواعد و الاجراءات العامة غير الشخصية ويزداد التحكم فيه، فتستبعد كل المطلقات، و تصفي كل الثنائيات[1]. أما التحديث السياسي فيهدف الى تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها و رفع مستوى أدائها حتى تتمكن من انجاز الواجبات الملقاة على عاتقها و تركز مدرسة التحديث على أهمية نشوء و لاء و طني يتوافق مع نمو ثقافة القبول بالمؤسسات السياسية القائمة و التسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة، كما تحاول هذه المقاربة تحليل عوامل نمو هوية و طنية مشتركة في ظل دولة مؤسسات تؤكد على أولوية الولاء للأمة[2]. وقد توصل كل من "صاموئيل هانتغتون" "وجون نيلسون" الى وجود علاقة سببية بين التحديث و التطور الاقتصادي والمشاركة السياسية.

تتضمن أفكار هذه المدرسة الربط بين الديمقراطية الليبرالية و التقدم الاقتصادي و ضرورة توفر عدد من الشروط الاقتصادية و الاجتماعية لنجاح عملية التحول الديمقراطي، و يمكن حصره في ارتفاع مؤشر النمو الاقتصادي الذي يتبعه ارتفاع في الدخل الفردي ثم توسيع في القاعدة الشعبية فانتشار لمستوى التعليم، و الذي بدوره يرفع من نسبة المشاركة السياسية ، بالإضافة إلى أن التنمية الاقتصادية تخفف من حدة التفاعلات السياسية و تخلق مصالح متقاطعة و انتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الاجماع الديمقراطي و الاستقرار السياسي.[3]

من أهم مفكري هذه المدرسة آدم سميث الذي رأى أن الليبرالية السياسية شرط ضروري لفعالية أداء السوق و تحقيق الحرية الفردية و المنافسة و النمو الاقتصادي، كما رأى سيمور مارتن ليبست أن هناك علاقة و طيدة بين التنمية الاقتصادية و الديمقراطية، أي أن النظم الديمقراطية لا تنشأ و لاتتطور إلا في ظل المجتمعات المتقدمة

[1] سعيد بنسعيد العلوي، السيد ولد أباه، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي (ط1، دمشق: دار الفكر)، 2006

[2] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص43، 44.

[3] الاصلاح السياسي، مراجعة الدينقراطيات الادبيات (05-04-2012):

اقتصادياً. إلا أن الواقع أثبت أن هناك دولاً تحولت الى الديمقراطية رغم عدم توفرها على شروط التحول الديمقراطي، كما أن هناك دولاً تتوفر فيها شروط التحول الديمقراطي لكنها ليست ديمقراطية مثل السعودية. من ناحية أخرى قامت دراسات أخرى بمحاولة إثبات التأثير الايجابي للديمقراطية على التنمية الاقتصادية ومن أبرز مفكريها "جرسون ونوح" "روبرت داهل"، حيث ذهب هؤلاء المفكرون إلى أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنبب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية أنانية و يفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم المصلحة العامة ضمناً لاستمرار التأييد و القبول الشعبي[1].

مما سبق نجد أن معظم الدراسات الحديثة أدكدت على و جود علاقـة و طيدة ايجابية بين التـطور الاقـتصادي و الديمقراطية، حتى عندما قلب المعادلة ستيفن ووينستين و هالبرين و طرحوا النظرية بمنطق مختلف وهي لكي تتطور الدول الفقيرة اقتصادياً ينبغي عليها أن تصبح ديمقراطية[2].

الفرع الثاني: المدرسة البنيوية

يرتكز المدخل البنيوي في تفسير عمليات التحول الديمقراطي على مفهوم "بنى القوة و السلطة المتغيرة" تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة[3]. أي دراسة العلاقة بين ملاك الأراضي الكبار و الفلاحين و البرجوازية من جهة و الدولة من جهة أخرى و كيفية تغيير هذه العلاقة استجابة و تزامناً مع حركية التطور الاقتصادي الحديث في المجتمع، و بناء على رؤية هذه المدرسة يكتسب الفاعلون الاجتماعيون السلطة السياسية حسب مصالحهم الاقتصادية و محدداتهم البنيوية و تبدأ الديمقراطية في الظهور كمحصلة لتحقيق نوع من توازن القوى وبروز الطبقة الوسطى في المجتمع.

وقدم العالم الامريكي مور بارنتجون احدى أهم الدراسات الكلاسيكية للمدخل البنيوي في هذا الموضـوع و اعتمد في دراستة على المقارنة التاريخية للمسار السياسي الذي اتخذته كل من انجلترا و فرنسا و الولايات المتحدة الامريكية(مسار الديمقراطية الليبرالية) و المسار الذي أنتهجته اليابان و ألمانيا (مسار الفاشية) و المسار الذي انتهجته كل من روسيا و الصين (مسار الثورة الشيوعية)، و تمت المقارنة في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع

[1] Http:// www. Saagiva.8m/ dmo 011

[2] نفس المرجع.

[3] رضوان زيادة، نهاية نظرية التنمية أولاً، (05-04-2012).

بنى للقوة و السلطة ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الارستقراطية و البرجوازية الحضرية، بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة[1].

تمثلت النتيجة الأولى التي توصل اليها مور إلى أن مسار و شكل الديمقراطية الليبرالية كان بصفة عامة نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين وسادة الأرض البرجوازية الحضرية و الدولة[2]، و اشترط بارنتجون مور مجموعة من الشروط لتحقيق التنمية الديمقراطية أهمها تحقيق نوع من التوازن و التحول نحو الزراعة التجارية و اضعاف طبقة ارستقراطية الأرض، و الحيلولة دون بناء تحالف بين الارستقراطية و البرجوازية ضد العمال و الفلاحين و غيرهم.[3]

أخيراً نشير الى أن التنمية الاقتصادية قد ساعدت على بروز مجتمع مدني قوي و أحزاب سياسية كقوة موازنة لقوة الدولة.

الفرع الثالث: المدرسة الانتقالية

يفسر أصحاب هذه المدرسة عملية التحول الديمقراطي من خلال دور النخب السياسية في عملية اتخاذ القرارات من البدائل المتاحة مشددة على أهمية الثقافة السياسية و التغيير السلمي و ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية[4]، أي من خلال دراسة آليات الانتقال الى الديمقراطية اليبرالية، و هذا ما قام به أستاذ العلوم السياسية و الاجتماع دانكورت روستو من خلال دراسة مقارنة بين تاريخ كل من تركيا و السويد، كمسار عام يمكن أن تتبعه البلدان خلال عملية التحول الديمقراطي ويتكون هذا المسار من أربعة مراحل أساسية هي:

1. **تحقيق الوحدة الوطنية:** تبدأ هذه المرحلة من خلال بدأ تشكيل هوية سياسية مشتركة لدى معظم المواطنين.
2. **مرحلة الصراع السياسي:** في هذه المرحلة تكون صراعات سياسية طويلة و غير محسومة بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، و الديمقراطية هنا تلد من رحم الصراع و ليست نتاج لتطور سلمي، و الصراع قد ينتهي الى توازن اجتماعي أو يؤدي الى انهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معينة[5].

[1] Http:// www. Saagiva.8m/ dmo 011

[2] الاصلاح السياسي، مراجعة الدينقراطيات الادبيات (05-04-2012).

[3] نبيل كريش، دوافع و معيقات التحول الديمقراطي في العراق و أبعاده الداخلية و الخارجية (شهادة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة)، 2007-2008، ص39.

[4] علي خليفة الكواري و آخرون، مداخل الانتقال الى الديمقراطية في البلدان العربية (ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2005، ص56.

[5] نبيل كريش، مرجع سابق، ص 40.

3.مرحلة القرار: في هذه المرحلة التاريخية تقر أطراف أطراف الصراع السياسي بداية عملية التحول الديمقراطي من خلال تبني قواعد ديمقراطية، و التوصل الى حلول وسطى تمنح حق المشاركة السياسية للجميع.

4.مرحلة التعود: و بقصد بها تعود و تكييف الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية فإذا كان الجيل الأول قبل مرحلة القرار قد و جد صعوبة في التأقلم مع مبادئ الديمقراطية، فإن الأجيال التالية ستمارس الديمقراطية عن قناعة و هنا نصل الى مرحلة ترسيخ الديمقراطية.

قام العديد من الباحثين (جوان لينز، أودينيل..الخ) بتطوير نظرية روستو من خلال التركيز على المرحلة الانتقالية في عملية التحول الديمقراطي، ففي هذه المرحلة المهمة تتنافس القوى السياسية للإنخراط في عملية التحول التي تتوقف نتائجها على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين معتدلي و متشددي القوى الفاعلة في كل من نظام الحكم و المعارضة[1]، فإذا حدث تحالف بين قوى متشددة في السلطة و المعارضة تكون عملية التحول الديمقراطي سلسة و سهلة، أما إذا حدثت بين قوى متشددة في السلطة و المعارضة فتكون عملية التحول الديمقراطي صعبة و تتعرض لمخاطر كثيرة.

نخلص الى أن المددارس الثلاث تتطرق الى عوامل احداث عملية التحول الديمقراطي، كما أنها تتحيز للتجربة الإنمائية الأميركية السياسية و الاقتصادية و تروج لها على أساس أنها أنجح نموذج يحتذى به.

وهنا نتحدث عن الدول المانحة للقروض و المؤسسات المالية والنقدية و تزايد نفزذها ليس فقط على صعيد السياسة الدولية و حدها و إنما على صعيد تشكيل التطور الاقتصادي و السياسي الداخلي فالدول التي عرفت التحول وقعت في فك كماشة خدمات الديون ما جعلها تعرف أزمة الديون لأن هذه الدول كانت تعتمد في اقتصادها على الريع البترولي ولجأت هذه الدول الى اعادة الجدولة مقابل شروط سياسية كان لها انعكاسات على سيرورة النظام السياسي من المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية فتؤكد الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا و فرنسا على الديمقراطيةالسياسية كشرط ثالث لتقديم المنح و المساعدات لهذه الدول.

2) النظام الدزلي بعد الحرب الباردة:

إن انهيار المعسكر الشيوعي الذي كان يمثل القاعدة الكبرى لهذه الأنظمة الشمولية و السلطوية بالغ الأخر على الدول التي انتهجت التحول الديمقراطي و تحول أغلبها الى الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي و تدعم هذا

[1] نفس المرجع، ص41.

الاتجاه أيضاً لدى القوى و الاتجاهات المعارضة التي تطالب بالحرية و بحقها في التظيم و التغيير و المشاركة السياسية و المنافسة على كسب الرأي العام.

3)العدوى أو الانتشار:

و يقصد بها (كرات الثلج) نجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يشجع على قيام دولة أخرى بانتهاجه و هو من الأسباب التي أدت الى ترسيخ دعائم الديمقراطية و لعل و جود نماذج ناجحة شجعت الدول الأخرى على المضي قدماً في طريق الديمقراطية و لقد ظهر أثر هذه النماذج عام 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا و يوغسلافيا و ألبانيا وت ظهر أهمية ذلك الآن في التطور الهائل في نظم الاتصالات الدولية، و قد لعب أيضاً التقارب الجغرافي و التشابه دوره في انتقال عملية التحول من دولة الى أخرى.

المبحث الرابع: مؤشرات و استراتيجيات التحول الديمقراطي

المطلب الأول: مؤشرا ت التحول الديمقراطي

لمعرفة و جود تحول ديمقراطي في دولة ما نجد مجموعة من المؤشرات و الآليات التي ترشدنا الى ذلك منها:

1) ترشيد السلطة:

بمعنى أن تكون السلطة التي تعرف تحول على أسس قانونية و شرعية و مستقلة عن كل الارتباطات التقليدية (كالانتماء الى طبقة الجيش مثلاً) فالسلطة السياسية يجب أن تسعى الى خلق مجموعة من المعايير و الضوابط التي ينتج عنها أي يصبح النظام الحاكم خاضع لمجموعة من القوانين[1].

2) التمايز البنيوي:

لا بد أن يسعى النظام الى تحقيق مساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي و نعني بذلك أن تؤدي في المجتمع قواعد و نظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد فمثلاً تولية المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية و ليس على أساس امتيازات ضيقة كالقرابة أو النسب.

[1]الهام ثابت سعدي، مرجع سابق، ص 82-83.

3)إقرار التعددية السياسية:

و يعنى بها مشروعية تعدد الآراء السياسية و هذا يؤدي الى و جود تنوع في القيم و الممارسات، فالتعددية هي ضرورة و جود تنوع في القيم و الممارسات و المؤسسات في الدولة و المجتمع بحيث تكون القوة موزعة بين مراكز القوة بدلاً من احتكارها في مركز واحد[1].

4)الدعوة الى العمل بمبدأي المشاركة السياسية و الثقافية:

إن المشاركة السياسية تتخذ أشكالاً مختلفة كالمشاركة في الانتخابات و هو ما يعرف بمفهوم المواطنة، و المشاركة في صنع السياسات العامة و مناقشتها و تنفيذها. فالنظام الديمقراطي هو الذي يكون قائم على أسس المشاركة السياسية و الثقافية[2].

5)بناء ثقافة سياسية ديمقراطية:

و ذلك عن طريق تنشئة المواطنين تنشئة صحيحة و سليمة و ينتج عن ذلك انغماس الأفراد في العمل السياسي و يتولد عن ذلك احترام الرأي و الرأي المعارض تتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية.

6)تفعيل دور المجتمع المدني:

يشير هذا اللفظ الى مختلف المؤسسات و الاتجاهات المهنية و النوادي الثقافية و الاجتماعية التي تنشئ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم، و الدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة. فالمجتمع المدني هو القادر على توجيه الرأي العام نحو المشاركة الحقيقية[3].

7) تعزيز الإعلام الحر و المسؤول:

لا بد من و جود إعلام حر و لا تقوم القلة الحاكمة باحتكار مصادر المعلومات إذ أنه يخدم المصلحة العامة دون تحيز أو انتماء لجهة معينة.

[1] إسراء أحمد اسماعيل، مرجع سابق، ص37.
[2] لهام ثابت سعدي، مرجع سابق، ص 83.
[3] بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 39.

وفي الاخير يمكن أن نقول أن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة و تستغرق بعض الوقت، فعادة ما تكون مصحوبة ببعض التوترات و المشكلات، و قد تتعرض لانتكاسات مالم يتم توفير مقومات استمرارها. و عليه لتحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة قطرية لا بد من توفير البيئة التحتية الضرورية لعملية الانتقال و هذا يكون عن طريق المشاركة السياسية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التحول الديمقراطي

تسعى هذه الدراسة الى تحليل أهم الاستراتيجيات التي تقوم عليها عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال المدخل الاقتصادي و المؤسساتي، محاولة القيام بنوع من الاستخلاص النظري و المنهجي انطلاقاً من استحضار خلفية العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي في العالم لكشف بغض القوانين الأساسية لإنجاز الاصلاحات السياسية و الدستورية والديمقراطية في دول العالم الثالث، هذا هو الجهد الأساسي التي تحاول الدراسة التعاطي معه بالإضافة الى حرصها على تحليل أسباب بعض الإخفاقات أو التعثرات و رصد التحديات القائمة في مراحل الانتقال الديمقراطي[1].

لقد اهتمت الاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية بالسعي الى معرفة:

–أسباب التباينات بين مختلف تجارب التحول الديمقراطي الناجمة عن الاستراتيجيات التي يتخيرها الفاعلون السياسيون.

–استجلاء مدى ارتباط هذه التباينات بظروف اقتصادية و اجتماعية نمت بعيداً عن سيطرة صانعي القرار.

–طرح تساؤلات حول امكانية التوصل الى تحقيق تمايز بين فاعلية مختلف الاستراتيجيات.

–اكتشاف صيغة عالمية لاستراتيجية التحول الديمقراطي.

تشير الدراسة الى أن مرحلة الانتقال الديمقراطي من أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الى النظام الديمقراطي، نظراً للأسباب الآتية:

–امكانية تعرض النظام لانتكاسات و مقاومة للإصلاحات.

[1] عبد العظيم محمود حنفي، دراسة حول استراتيجيات التحول الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 20011، ص86.

-تعايش بنيات و مؤسسات النظام القديم و النظام الجديد.

-مشاركة ذوي الاتجاهات السلطوية و الديمقراطية في السلطة عن طريق الصراع أو الاتفاق.

و على ضوء ذلك، تسعى هذه الدراسة الى تناول أهم استراتيجيات الانتقال الديمقراطي من خلال مستويين: المستوى المؤسسي و المستوى الاقتصادي. ففي المحور المسمى ب" استراتيجية البعد المؤسسي و الدستوري"، يرى الباحث أن البعد المؤسسي هو الاستراتيجية الأساسية و الهامة للتحول الديمقراطي داخلياً، نظراً لما للهياكل المؤسسية من أهمية خاصة في ارساء دعائم هذه التغيرات، ذلك أن تأسيس عدد من المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل: السماح بنظام تعدد الأحزاب و انجاز انتخابات تنافسية حقيقية و اتباع نظام التمثيل النسبي، على أساس أن كلاً من المؤسسات و الاستراتيجيات ينبغي أن تتلاءم مع الظروف البيئية القائمة و التي تتضمن أيضاً العوامل الخارجية[1].

و يؤكد الباحث عبد العظيم محمود أن الدراسات المهتمة بالتحولات الديمقراطية تبرز و جود أسلوبين أساسيين للتأثير في عملية التحول الديمقراطي من خلال الجهود السياسية:

-الأسلوب الأول، يتمثل في تغير الظروف الاجتماعية التي تؤثر في عملية توزيع مصادر القوة.

-الأسلوب الثاني، يميل الى إرساء مؤسسات سياسية ملائمة للظروف الاجتماعية السائدة.

و من ناحية أخرى، فقد أشارت بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية في دول الجنوب، إلى أهمية القيادة في صياغة إستراتيجيات الإصلاح السياسي و إدراك البدائل المتحة و تقديم اختيارات عقلانية للبدائل المؤسسية و السياسية.

بعد ذلك تنتقل الدراسة الى تحديد أهم الأسباب الدافعة بالنخبة الى الاصلاح ، كما تؤكد دراسات الموجة الثالثة، فهي ذاتها العوامل التي تعجل بتحلل النظام السلطوي و تفككه، يرصدها الباحث في العوامل الآتية:

1. و جود معدلات واضحة للفشل في أداء النظام السياسي و خاصة في الجانب الاقتصادي. (أزمات اقتصادية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي...).

[1] المرجع السابق، ص 89.

2. التأثير الاجتماعي على فئات متزايدة من المجتمع بسبب ضغوطات الأزمة الاقتصادية، مع تضرر الطبقات العمالية و الكادحة و الفئات الضعيفة[1].

3. عجز النظام السلطوي على حل تفاقم الأزمات الاقتصادية، مما ينتج عنه انقسام في النخب المسيرة.

وقد تحفظ بعض دارسي الموجة الثالثة على العوامل الدافعة الى التحول الديمقراطي، مؤكدين على أن أزمات السياسة العامة و خاصة الاقتصادية الكبيرة، قد لا تشكل تهديداً للنظام السلطوي بما يدفعه دفعاً نحو الاصلاح إذا أظهر القدرة على التعامل مع مشكلاته و عثراته، بمعنى أن قدرة النظام على تدبير أزماته يرفع عنه ضغط القيام بالاصلاحات السياسية. و من جهة أخرى، لا يمكن نجاح الحراك الاجتماعي المستقل ما لم يتوفر له التنظيم الملائم، كما يمكن للنخبة السياسية تجنب انجاز عملية التحول الديمقراطي، إذا كانت الانقسامات في داخلها لاتمثل خطورة كبيرة و ذات أثر محدود على بنية النسق السياسي القائم خصوصاً مع غياب بديل سياسي و اضح.

انتقلت الدراسة بعد ذلك للحديث عن ما سمته بـ "القضايا البنيوية الأفقية و الرأسية" التس تشكل القضايا الأكثر صعوبة لأنها تتعلق بتوزيع السلطات، حيث تتعلق القضية الأولى بنوع النظام المراد تأسيسه، و هل سيكون رئاسياً أم برلمانياً؟ و ما إذا كانت الهيئة التشريعية ستتألف من مجلس و احد أم مجلسين، و ذلك راجع الى طبيعة الدولة بسيطة أم مركبة، كما أن التاريخ أثبت الحاجة إلى قضاء مستقل قادر على منع فروع الحكم الأخرى من تجاوز الحدود الدستورية، خصوصاً ما يتعلق بحقوق الانسان، بالإضافة الى أن النظام الانتخابي يعد من أهم العوامل التي تؤثر في النظام الحزبي و في المسار الديمقراطي ككل، غير أنه في نظام حديث العهد بالديمقراطية يكون بناء نظام انتخابي حصيلة مفاوضات و مساومات و توافقات مكثفة بين النخبة و العناصر المناوئة أو المعارضة لها، بحيث يحاول كل طرف زيادة المكاسب المستقبلية المتوقعة من خلال اختيار النظام الانتخابي المناسب لها. وقد تلجأ بعض النظم السياسية في نظامها الانتخابي (مثل النظام الكوري الجنوبي) الى الجمع بين نظامي الانتخاب الفردي و الانتخاب بالحصص، كمحاولة للتوفيق بين المطالب المتعارضة لكل من النخبة و العناصر المختلف معها، حيث يشعر كل فاعل أن النظام القائم يحقق له مصلحة ما.

[1] عبد العظيم محمود حنفي، المرجع السابق، ص92.

إن معظم الدراسات التي تناولت البعد المؤسسي توصلت الى صعوبة و جود نموذج و احد للديمقراطية يصلح لدول الجنوب حيث تتحدد فاعلية النموذج الديمقراطي طبقاً لكل من التاريخ السياسي للدولة و مدى تنوعها الإثني و العرقي ونمط الحياة الاجتماعي و الاقتصادي.

تتطرق دراسة الباحث محمود أيضاً الى " الأشكال التي تتخذها عملية التحول الديمقراطي" و الاجراءات التي اتبعتها الخبرات التاريخية لتجاوز النظم غير الديمقراطية، فالإنتقال من السلطوية الى نظام ديمقراطي هي عملية مركبة و كفاحية و يكتنفها الغموض في كثير من مراحلها تتراوح بين التدرج السلمي الى الانقلاب العنيف أو الثورة الشعبية.

و يعتبر صاحب الدراسة، بأن من صعوبات التطور الديمقراطي (الاتفاق المؤسسي و الاجتماعي) تنبع ظاهرتين أساسيتين ترتبطان ببعضهما جزئياً، و هما التفتت الاجتماعي الذي يتناقض مع المجتمع المدني، و تنامي الحركة الاسلامية التي تعمق حسب رأيه الثنائية القطبية السياسية، رغم أن أدعء تنامي ظاهرة الحركة الاسلامية مع اهمال تطورها الفكري و السياسي و التاريخي يؤكد حرصها الراهن على النضال الديمقراطي السلمي الى جانب القوى الديمقراطية الوطنية.

تخلص الدراسة في الأخير بعد استعراضها من منظور مقارن، إلى و جود صلة بين الوضع الاقتصادي الذي ورثته النظم الديمقراطية الحديثة عن النظم التسلطية السابقة من جهة، و آفاق رسوخ الديمقراطية من جهة أخرى. أما فيما يتعلق بدور الدولة و نطاق تدخلها في توجيه الاقتصاد، فقد أثبتت الدراسات الاحصائية المعاصرة و جود علاقة قوية بين كل من الاقتصاد الرأسمالي و الديمقراطية، خاصة في ظل استقرار الأول و استمراريته فترة زمنية طويلة. كما تستنتج الدراسة أن ارتفاع المستوى الاقتصادي يتيح التقليل من الصراعات و التوترات[1]

[1] المرجع نفسه، ص 105.

الفصل الثاني

تمهـــــيد:

تقوم الديمقراطية و تنبني على مجموعة من الأسس و القواعد و الإجراءات التي تحكم مسيرتها و تنظم تطورها في إطار العلاقة بين الفاعلين الموجودين على الساحة السياسية. و تثور الصراعات السياسية حيث يحدث خلل في توازن القوى و سوء فهم في التعامل مع المفهوم الديمقراطي، حيث يعتبر كل فريق من الفاعلين السياسين أنه قادر على تفسير و تطبيق الديمقراطية و فقاً لرؤيته و بالتالي يستبعد من يعتقد أنه سوف يمثل عائقاً أمام تحقيق هدفه[1].

و على ضوء هذا يتناول هذا المبحث العام الأدوار الفاعلة و التي كان لها دور وشملها التحول الديمقراطي في كل من القطاع الاقتصادي العسكري و السياسي و هي عبارة عن مجموعة من الاصلاحات قام بها النظام الجزائري إثر الظروف و الوضعية الصحية التي كان يعيشها على المستوى الداخلي و الخارجي أدت الى حدود هذا المسلك للانتقال من و ضع و لي عهده إلى آخر بذهنية و ممارسة جديدة فرضت عليه. و يتجلى هذا في النقاط التالية:

أولاً: دور الأحزاب السياسية

ثانياً: قوة المؤسسة العسكرية.

ثالثاً: الأزمة الاقتصادية.

[1] أحمد إسماعيل إسراء، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991، 2007، مصر 2006، ص.63

المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر.

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية.

تشير في البداية بأن التعددية السياسية في الجزائر ليست ظاهرة جديدة إستحدثتها أحداث 05 أكتوبر 1988 حيث أن جذورها تمتد الى الفترة الاستعمارية أين كان هناك تيارين استقلالي و آخر اصلاحي بعد ما اندمجوا تحت لواء جبهة التحرير الوطني[1].

كان من نتائج إلغاء نظام الحزب الواحد و إقرار التعددية ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية[2]. بلغ في فترة 1989-1990 أكثر من 60 حزب و هذا بسبب قانون الأحزاب السياسية الذي و ضع أنذاك متضمناً شروط سهلة للغاية و ضامناً للتشكيلات الناشئة دعماً مالياً من الدولة وبعد نهاية 1996 وبداية 1997 وفي إطار المراجعة الشاملة لنصوص العمل السياسي في الجزائر ألغي هذا القانون و جاء آخر ترمي أحكامه في المقام الى تقليص عدد الأحزاب.

و هو ما حدث إذ فشل الكثير منها في التأقلم مع الشروط الجديدة فكان مصيره الحل و بذلك نزل عدد الأحزاب الى النصف تقريباً.

و من هنا تصنف الأحزاب في الجزائر كما هو شائع عليها إلى أحزاب إسلامية و أحزاب و طنية و أخرى ديمقراطية أو علمانية و في هذا المطلب سنقوم بالحديث عن حزبين كان لهما دور فعال و بارز جداً في عملية التحول الديمقراطي على الساحة السياسية الجزائرية هما جبهة التحرير الوطني والجبهة الاسلامية للانقاذ.

1-جبهة التحرير الوطني:

هو الحزب الواحد[3] من الاستقلال الى عام 1989 في هذه الفترة كانت الدولة أثناءها دولته و المجال السياسي له من دون منازع وبعد خروجه من رتبة الطلائعية و الفردانية[4] الى رتبة الشراكة و المنافسة في سنوات

---

[1] عبد الرحمان برقوق، التحول الديمقراطي في الجزائر، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر، قسم ع س و ع د، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص.98

[2] صالح بلحاج، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر، مخبر دراسات و تحليل س ع، الجزائر، 2012، ص 107.-106

[3] صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص .107

[4] عبد ارحمن برقوق، مرجع سابق، ص.100

التحول الأولى (1989-1991) كانت في و ضع لا يحسد عليه بعد خروج الكثير من كوادرها التي أنشأت أحزاباً خاصة، و تركزت عليها هجمات الجميع و خاصة الإسلاميين باعتبارها المسئولة عما آلت إليه أو ضاع البلاد و في تلك الفترة سجلت جبهة التحرير انكماشاً تجسد في النتائج الانتخابية المحلية الهزيلة في جوان 1990 إذ أنها فازت 487 من 1541 بلدية و 14 من 48 و لاية. وفي الدور الاول انتخابات 1991 التشريعية نالت 16 من 430 مقعداً في المرتبة الثالثة بعد الجبهة الاسلامية للإنقاذ و جبهة القوى الاشتراكية.

و كاد الوضع أن يتفاقم أكثر لولا إيقاف المسار الانتخابي الذي أنقدها و حولها الى حزب كبقية الأحزاب لكن هذه المرة حزب خارج السلطة و معارض لها إذ أن جبهة التحرير الوطني شاركت مع أحزاب المعارضة.

في التوقيع على ميثاق (العقد الوطني)[1] في روما 1994 لتتحول الى حزب معارض للسلطة و مؤيد عموماً لأطروحات الإسلاميين خاصة فيما يتعلق بقرار إلغاء الانتخابات و سبل معالجة الأزمة.

وفي نوفمبر 1995 قاطعت جبهة التحرير الانتخابات الرئاسية اعتقاداً منها بأن النظام لن يفوز بها بعد نجاح هذا الأخير ندمت كما ندم كل أحزاب المقاطعة ولم يعد في مقدورها تحمل مقاطعة السلطة و العيش خارجها. فدبرت لجنتها انقلاباً على أمينها العام في جانفي 1996 و سميت هذه العلية بالانقلاب العلمي[2] داخل جبهة التحرير و التي راح ضحيتها عبد الحميد مهري و خلفه بوعلام بن حمودة و كانت مهمته تحقيق التقارب مع النظام و العودة الى أحضانه عن طريق المشاركة في اللعبة السياسية و الانتخابية. وتم ذلك في الانتخابات التشريعية في جوان1997 التي مكنتها من العودة الى الحكومة و البرلمان بصفتها القوة السياسية في البلاد.

وواصلت الجبهة سعيها للعودة الى السلطة ففي ربيع 1999 دعم الحزب المرشح للانتخابات عبد العزيز بوتفليقة فعاد عليه فوز الرئيس الحالي بفائدة كبيرة. إذ أصبح أحد قادته علي بن فليس مدير الحملة الانتخابية لبوتفليقة و أبرز مستشاريه رئيس الحكومة في العام 2000 و في الوقت نفسه أميناً عاماً لجبهة التحرير الوطني بعد ذلك و بمناسبة الانتخابات التشريعية التالية في نهاية 2002 كانت الشروط متوفرة ليسترد الحزب سابقة عهده حيث انتقل المركز الأول لحائز الوحدة الاغلبية المطلقة في البرلمان.

و في عام 2003 و مطلع 2004 عصفت به من جديد أزمة داخلية قسمت صفوفه بين مؤيد الرئيس المرشح لولاية ثانية و المساندة لأمينة العام علي بن فليس الذي انقلب على رئيسه غاية منه لخلافته. و بعد إعادة فوز

---

[1] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص .133

2 صالح بلحاج، مرجع سابق، ص .115

بوتفليقة تأكدت المقولة أن فكرة العمل السياسي و العيش خارج السلطة غريبة على قيادات جبهة التحرير الوطني و سرعان ما تلملمت الأعضاء المنشقة و عادة لمساندة الرئيس و لتكفر عن أخطائها جعلت الرئيس بوتفليقة رئيس لها، [1] منذ ماي 2002 تملك جبهة التحرير الوطني الأغلبية المطلقة في المجلس الشعبي الوطني بـ 199 مقعداً من مجموع 389 مقعداً و لها عدد كبير من الوزراء في الحكومة و لا تزال القوة السياسية الأولى و صاحبة الأغلبية النسبية في البرلمان و احتل أمينها العام عبد العزيز بلخادم منصب رئيس الحكومة.

2-الجبهة الاسلامية للانقاذ:

إن العمل السياسي للجبهة الاسلامية له تاريخية منذ وقت الاستعمار إذ عرفت بدورها البارز في مختلف محطاته تاريخ الجزائر إذ أن استدادها بعد الاستقلال بعدد الحركات الاسلامية المعارضة لنظام الحكم و التي تجد أصولها الأولى في الحركة الإصلاحية أثناء الاستعمار المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين تلك التي ساهمت في معركة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية بعدها الاسلامي و العربي ضد المستعمر القائم[2].

لقد تحول هذا التيار الديني الاصلاحي من نضال المحافظة على الهوية الجزائرية إلى تيار معارض راديكالي بعد الاستقلال تميز بمحطاته الكثيرة مع السلطة الحاكمة طيلة الفترة التي سبقت أحداث أكتوبر 1988[3]. و استطاع أن يجد ثقة الكثير من السارات و العباءات يحتمي بظلها أهمها (جماعة القيم) التي ارتبطت بكل من مالك بن نبي و هاشمي تيجاني و بعدها جماعة مصطفى بوبعلي و بعدها برز اسم آخر هو علي بلحاج و كل هذه المحاولات الاحيائية كانت تتصادم دائماً مع السلطة التي كانت تسعى دائماً الى حلها و إيقاف نشاطاتها.

تشكلت الجبهة الاسلامية للإنقاذ في 18 فبراير 1989 في مج السنة بباب الواد و تكونت في البداية من 50 شخصاً لبحث المشكلات التي تواجهها الجزائر، وقد شاهدت هذه النشأة خلافات و استقالات عدة ليعلن عن ميلاد الفيس بعدها، يوم الجمعة 10 مارس 1989. و حصلت على الاعتماد الرسمي يوم 6 سبتمبر

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، .109

[2] عبد الرحمان برقوق، مرجع سابق، ص .103

[3] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .64

1989[1]و ينشر الاعتماد في الجريدة الرسمية في 13 سبتمبر من نفس السنة ليتشكل بذلك أول حزب ذو توجه ديني يحصل على الشرعية القانونية[2].

كان نشاط الجبهة في تلك الفترة منقطع النظير أكسح الأحياء الشعبية و سيطر على النشاط الطلابي في الجامعات و امتد الى داخل أسوار الثانويات و المتوسطات و حتى المدارس الابتدائية كما أحكم قبضته على أغلبية المساجد الجزائرية حوالي8 آلاف مسجد في أصل 10 الآف مسجد. و سارت تعبئة جماهيرية طالت ملايين المواطنين قدرت بحوالي 3.5 مليون عضو[3] و ذلك من خلال استثمارها للأعمال الخيرية كأسواق الرحمة و الجمعيات الخيرية و كذلك التجمعات الجماهيرية [4] الشيء الذي أهلها لتحظى بواقعة اجتماعية شاملة ثم ترجمته نتائج الانتخابات المحلية 1990. حيث تحصلت الجبهة 55% من مجموع البلديات بمعدل 859. هذا و قد كان لهانزوى الى التنظيم و التأطير الرسمي لجماهيرها حيث أنشأت النقابة الاسلامية للعمل في أوت 1990 و الأشرطة الاسلامية لتأطير المجتمعات و كذا مراقبة المواطنين و هو ما أهلها مرة أخرى للفوز بتشريعات ديسمبر 1991 حيث أحرزت في دورها الأول نسبة47.27 % من مجموع الأصوات، [5] و نفس الشئ كان متوقعاً لها في الدور الثاني و هنا انقسمت الطبقة السياسية الجزائرية إلى تيارين أحدهما نادي بمواصلة المسار الانتخابي في حين رأي الثانية بضرورة ايقافه و تدخل الجيش الوطني الشعبي لتلغى الانتخابات في 11 جانفي 1992[6] و يحل الحزب قانوناً بعد حالات العنف التي ترتب على ذلك إلغاء كسب مباشر، في ربيع 1992 مما ترتب عليه بزوغ الجناح العسكري للفيس المتمثل بالجيش الاسلامي للإنقاذ (AIS) و مباشرته للمعارضة المسلحة منذ عام 1993[7]. لتدخل الجزائر بعدها في تجربة دموية مريرة عرفها البعض بالعشرية السوداء و عرفها البعض الآخر بأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر.

---

[1] إلياس بوكراع، الرعب المقدس، ترجمة حكيمة أوقاسي و مليكة آيت عميرات، مجلة الجيش الوطني الشعبي، المزكز التقني للاتصال و الاعلام و التوجيه، الجزائر، 2002، ص .31

[2] إسماعيل قيرة و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 155-.163

[3] إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع نفسه ، ص .167

4 إلياس بولكراع، مرجع سابق، ص 30- .31

[5] لويس مارتينياز، الحرب الأهلية في الجزائر، ترجمة محمد يحياون، منشورات مرسي، 1998، ص.42

[6] إلياس بولكراع، مرجع سابق، ص .30

[7] إسماعيل قيرة و آخرون، مرجع نفسه، ص.167

المطلب الثاني: قوة المؤسسة العسكرية.

تعود الطبيعة العسكرية للنظام الجزائري الى ما قبل الاستقلال. تبلور تفوق العسكري على السياسي إبان حرب التحرير الوطني،[1] و بعد الاستقلال ساهمت في البناء و التنمية الوطنية، إذ أنها تمثل محور التوازن السياسي في الدولة لذلك فإن القرار السياسي أصبح مرهوناً بموافقة المؤسسة العسكرية و لولا استخدام القوة ما تمكنت الجزائر من تحقيق استقلالها. بل ان اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة هذه المؤسسة[2] وقد تميز موقفها في التعامل مع الاسلاميين بالحدة و العنف، [3] إذ عملت على حصار و قطع الموارد المختلفة التي استخدمتها الجبهة الاسلامية للإنقاذ في حشد التأييد الشعبي، و تم تزويد الجيش بوسائل مادية و تقنية إضافية و تجهيزات عسكرية تم شراؤها من فرنسا و دخل العسكريون و الاسلاميون في صراع أطلق عليه البعض حرباً أهلية.

وقد دفع ذلك الجمعية الكاتوليكية الرومانية سانت جيديو في عام 1994 بتنسيق لقاء روما بين زعماء المعارضة التي حصلت على 80% من الأصوات في الانتخابات التشريعية لعام 1991. و قد توصل المجتمعون الى اتفاق عام بثلاث نقاط، بوضع حد للعنف و فتح باب الحوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ و احترام التعددية وتناوب السلطة.[4] كما تم عقد اجتماع آخر في زمان الثامن الى الثالث عشر من يناير عام 1995 ضم الجبهة الإسلامية للإنقاذ و جبهة التحرير الوطني و جبهة القوى الاجتماعية وقد تم الاتفاق على الحل السلمي للأزمة الجزائرية ولكن وقعت في أعقاب ذلك مجموعة من أعمال العنف المسلحة بهدف اقناع الرأي العام العالمي أنه لا جدوى من المفاوضات. وتم إعادة "عباس مدني" و"علي بلحاج" الى السجن في نهاية يناير 1995.

و من خلال هذا حاولت المؤسسة العسكرية إحتواء ظاهرة المد الاسلامي من خلال مراقبة الجامعات و الكليات و المعاهد و الاشراف على الأئمة في المساجد و على خطب الجمعة و تشجع التيار الاسلامي المعتدل بقيادة " مححفوظ نحناح" و كذلك مراقبة المؤسسات الاقتصادية المختلفة لحصار تمويل الجبهة الاسلامية للإنقاذ و أصبح

إعطاء الرخص لممارسة الأنشطة الإقتصادية و التجارية مرهوناً باعتبارات أمنية دقيقة و إغلاق الصحف القليلة المؤيدة للجبهة أو المتعاطفة معها.

---

[1] صالح ناجي، أبحاث و آراء في مسألة التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص.104

[2] ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية و التحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص .52

[3] صالح بلحاج، نظرة في واقع القوى السياسية في الجزائر، مجلة الديمقراطية، العدد 27، يوليو 2007، ص.709

[4] إسراء أحمد اسماعيل، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي، مرجع سابق، ص.67

و هناك اتجاه يرى أنه من الممكن التوصل الى حل سياسي و سيطاً بين العسكريين و الإسلاميين من خلال تولي الاسلاميين الدفاع عن الفئات المهمشة و تولي العسكريين شؤون الحماية و الدفاع عن أمن الوطن أي توزيع الاختصاصات بشكل دستوري يرضي جميع الأطراف و يحترم مبادئ الديمقراطية و الحريات السياسية من خلال دمج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في العملية السياسية الدستورية لتحقيق المشروع الديمقراطي و الاستقرار السياسي الذي تحتاجه الجزائر[1].

المطلب الثالث: المشكلة الإقتصادية.

تبنت الجزائر غداة الاستقلال الخيار الإشتراكي للتنمية في ظل نظام سياسي قائم على الأحادية الحزبية و قد كان الخيار الإشتراكي يضفي على التنمية بعداً اجتماعياً أولوياً، حيث نص ميثاق 1976 على أن "غاية الإشتراكية هي أن تضمن لكل مواطن نمطاً من الاستهلاك يتماشى و مقاييس الحياة الكريمة من مسكن و غذاء ولباس و صحية و تعليم".

كما أكد ذات الميثاق على أن "القضاء على البطالة من أولويات الاشتراكية" إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تجلت في منصف الثمانينات أدت الى تغيير الأوضاع و الخيارات المتبناه[2]

لقد جاءت الأزمة الاقتصادية نتيجة لإتباع تدابير تقشفية لمواجهة التدهور الاقتصادي مثل: إلغاء أو تخفيض الدعم المقرر للسلع الأساسية و على رأسها الخبز، [3] تناقض في معدلات النمو، و تزايد حجم المديونية، تمركز الاستثمارات في القطاع الإنتاجي، و جود مركزية بحتة جعلت القيادة تتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات محلياً (أي مركزه القرار الاقتصادي)[4].

ولم يعد بمقدور السلطة السيطرة عليها الى جانب ارتفاع نسبة البطالة و ضعف الانتاج الزراعي و الصناعي و قد ارتفع الدينار الجزائري من مليار دولار عام 1970 الى 19 مليار دولار عام 1988. و رغم محاولة السلطة السياسة القيام ببعض الإعلانات إلا أنها قوبلت بموقف مناهض من قبل بعض المحافظين لدعوى أن تلك

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .68

[2] فضيلة عكاش، التحول الديمقراطي في الجزائر. الآثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر، قسم علوم س و علاقات دولية، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص .88

[3] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .68

[4] محمد صالح بوعافية، التبعية انعكاساتها على التحولات الاقتصادية و السياسية بالجزائر، مذكرة ماجستير، أفريل 2002، ص 64-65.

الاصلاحات تهدف إلى إفراغ الكيان الاشتراكي من محتواه، [1]. وقد تطور الأمر وشهد شهر أكتوبر 1988 اضطربات عنيفة مما أدى لنزول الجيش الجزائري الى الشارع و دخوله في مصادمات عنيفة مع المتظاهرين.

و في المرحلة التي أعقبت هذه الأزمة 1986 قامت الدولة بمجموعة من الاصلاحات منها:

- تلبية الحاجيات المستعجلة و حل مشكلة التشغيل هيكلياً
- تقليص حدة التبعية تدريجياً إزاء السوق الدولية و بناء اقتصاد مستقل قائم على مفهوم الإدماج، لكن النتائج لم تكن في مستوى هذه الأهداف و ذلك:

- القدرات الناقصة لوسائل الإنتاج، التلبية الناقصة لمتطلبات السوق، تطوير اقتصاد الربح، تدهور الهيكل المادي للمؤسسات الوطنية و المديونية الدائمة، ظهور اختلالات هيكلية داخلية و خارجية.
- تفاقم الفقر و تدهور القدرة الشرائية للإجراء.
- عجز المؤسسات العمومية و تسريح العمال، انتشار العمل المؤقت و الغير مهيكل.

لقد قطعت الجزائر أشواطاً كبيرة في الاصلاحات الديمقراطية و التبعية الاقتصادية و خصخصة الكثير من المؤسسات لجهة التسيير الإدار ي القويم[2] باتجاه الدفع للإسراع في فتح مجال المشاركة السياسية و تكريس حرية التعبير، فمواصلة الانغلاق السياسي سينجر عنها أزمات سياسية تهدد استقرار النظام السياسي داخلياً، كما أنها قد تؤدي الى عزلته خارجياً في مرحلة تتميز بدرجة كبيرة من التبعية الاقتصادية للخارج[3].

المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

تتضمن عملية التحول الديمقراطي عدة مراحل تقود الى ترسيخ الأوضاع المؤدية الى تحول حقيقي، حيث تبدأ عملية التحول الديمقراطي بانهيار النظام السلطوي القديم، يلي ذلك مرحلة إقامة النظام الديمقراطي و أخيراً مرحلة النضج و هي أعلى مراحل التحول الديمقراطي.

عاشت الجزائر تحت نظام الحزب الواحد منذ الاستقلال عن الاستعمار الفرنسي عام 1962 حيث تم تحويل جبهة التحرير الوطني. و التي كانت جميع القوى الوطنية لتحقيق الاستقلال. الى حزب جبهة التحرير

---

[1] سعيد بوشعيب، النظام السياسي الجزائري. دار الهدى، الجزائر، 1993، ص179-.180

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2006، ص .191

[3] فصيلة عكاشة، التحول الديمقراطي في الجزائر، الآثار السياسية للإنفتاح الاقتصادي في الجزائر، قسم علوم س و علاقات دولية، بسكرة، 10-11 ديسمبر 2005، ص .94

الوطني ذات التوجه الاشتراكي واستمر ذلك النظام حتى أحداث عام 1988 حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية مما أدى لحدوث اضطرابات شديدة، و لتحقيق الاستقرار للنظام السياسي و حمايته من الانهيار اضطرت النخبة الحاكمة لانتهاج سبل التعددية السياسية بعد أن أصبح النظام معرض لضغوط داخلية و خارجية عنيفة تؤثر سلباً على استقراره السياسي ، وذلك من خلال الدخول في مفاوضات مع القوى السياسية المعارضة الصاعدة[1] و على ضوء هذا سوف يتناول هذا المبحث المراحل التي مرت بها عملية التحول الديمقراطي بالجزائر كالتالي:

أولاً: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي 1989.

ثانياً: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

ثالثاً: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي.

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر و هي الانتخابات البلدية في يونيو عام 1990 وتمكنت الجبهة الاسلامية للإنقاذ من الفوز في 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500 بلدية و حصلت على ما يعادل 54% من الأصوات[2]. و التزمت المؤسسة العسكرية الحياد وضبط النفس (أنظر الجدول).

الجدول1: يوضح نتائج انتخابات 1990 البلدية و الولائية

الأحزاب	النسبة المئوية
-الجبهة الاسلامية للإنقاذ	%33.73
-جبهة التحرير الوطني	%17.49
-جبهة القوى الاشتراكية	%31.60
-المستقلون	%7.25
-التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	%1.29
-أحزاب أخرى بما فيها حماس	%2.44
-أحزاب صغيرة	%6.20

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد245 جويلية 1990، ص28.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .72

[2] رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999

المطلب الثاني: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

في العام التالي سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان و حاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي من مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهةالتحرير و احتجت الجبهة الاسلامية للإنقاذ و دعت لإضراب عام. في ظل ذلك أصدر الرئيس (بن جديد) مرسوماً رئاسياً يعلن حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال 3سنوات، معطياً سلطات و اسعة للمؤسسة العسكرية منها حق حظر التجمعات، كما تم حل المجالس المحلية و الأحزاب السياسية، ورغم نتيجة الانتخابات مفاجأة لتفاقم المشكلة إذ تمكنت الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

من الحصول على 188 مقعد في البرلمان وبقي لها الفوز ب30 مقعداً في الدور الثاني للانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة و إحداث تغيرات غير معروفة المدى في النظام السياسي الجزائري. عند هذه المرحلة تحرك الجيش في 29 ديسمبر 1991 و بالضغط على الرئيس الراحل (الشاذلي بن جديد) أعلن استقالته بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني، وبذلك تمكن الجيش من إيقاف العملية الانتخابية ثم تم تشكيل المجلس الأعلى للدولة و الذي تولى السلطات المخولة لرئيس الدولة و ذلك لشغل الفراغ السياسي الذي حدث و تم اختيار (محمد بوضياف) ثم بعده (علي كافي) لرئاسة المجلس الأعلى للدولة.

الأحزاب	النسبة المئوية
- الجبهة الاسلامية للإنقاذ	24.59%
- جبهة التحرير الوطني	12.17%
- جبهة القوى الاشتراكية	3.85%
- المستقلون	2.33%
- آخرون	1.51%
- حماس (حركة مجتمع السلم حالياً)	2.78%
- أحزاب صغيرة	4.80%

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، جويلية 1999 ص 34.

لقد كان لطبيعة الجبهة الاسلامية للإنقاذ و سعيها لتوسيع دورها تأثير كبير في حدوث ارتداد عن التحول الديمقراطي و زعزعة الاستقرار السياسي. مارست الجبهة في سبيل تحقيق و جهات نظرها في فترة حكمها للولايات و البلديات التي خاضت فيها صور من العنف الاجتماعي لتقويم أخلاقيات معينة. ثم دعت الى العصيان المدني و قامت بالعديد من المظاهرات أهمها في 31 ماي 1991. إلا أن كل ذلك ثل مرحلة و سطاً

بين العمل السياسي والعمل المسلح .[1] و انتقلت المواجهات الى الشارع بين المؤسسة العسكرية و الجبهة الاسلامية للإنقاذ و هنا يظهر العنف الذي سعت اليه الجبهة كرد فعل على حـــقها في الحـــكم الـــذي حـــضر و إخفاقها في إقامة نظام حكم إسلامي و دولة إسلامية.[2] وفي عهد محمد بوضياف في 1992 تم طرح برنامجاً يقوم على إرساء نوع من الوفاق الوطني إلا أنه لم ينجح حيث ضم معظم التيارات السياسية باستثناء الجبهة الاسلامية للإنقاذ و عقب اغتياله مجيء علي كافي ثم الإعلان عن استعداد السلطة لفتح الحوار مع مختلف التيارات السياسية الجزائرية، و بدوره هذا الحوار فشل بسبب تشدد موقف الجبهة الاسلامية للإنقاذ حيث أنها اشترطت أن يقر المسؤولون بخطئهم و أن يطلقوا سراح كافة المعتقلين و إلغاء كافة الإجراءات التي اتخذت ضد الجبهة و استئناف العملية الانتخابية و بعدها قام المجلس بإعلان بيان فيه شروط الحوار مع الجبهة و الذي رفضته الجبهة ووصفت النظام بأنه غير شرعي.

و مع انتهاء فترة ولاية (علي كافي) الانتقالية تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل و اضح و أعلن أن تعين رئيس الجمهورية من اختصاص المجلس الأعلى للأمن و الذي أعلن بدوره أن اللواء الأمين (اليمين زروال) هو مرشحه الوحيد لتشغيل منصب رئيس الدولة.

و في نوفمبر 1994 قرر الرئيس الأول (زروال) إجراء انتخابات رئاسية و في أواخر عام 1995 باعتبار أن ذلك يعد الوسيلة الوحيدة لتخطي الأزمة السياسية. و بالفعل تم في نوفمبر 1995 إجراء الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر و التي فاز فيها زروال بنسبة 61% و هناك من يرى أن تلك النسبة تعكس رغبة الناخبين في الاستقرار فقرروا اختيار مرشح الجيش من أجل وضع حد للصراع. و من جهة أخرى عملت السلطة على تحجيم التيار الاسلامي كقوة سياسية في البلاد و التأكيد على أن الشعب قد انفض من حول المشروع الاسلامي وقد تحقق من خلال نتائج هذه الانتخابات ما أراد[3] قام الرئيس بتعديل دستوري عام 1996 و صادق المجلس الوطني

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .73

[2] هشام جعفر و أحمد عبد الله، حول التحول في حركة الاسلام السياسي في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، عدد 259، سبتمبر 2000، ص 144- .145

[3] عبد الله جاب الله، الأزمة السياسية في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، 1996، ص 162.

الانتقالي على قانون الأحزاب و الانتخابات في 1997 و حظر القانون من نشاط الجبهة الاسلامية للإنقاذ و تم استبعادها من الحوار الوطني و في نفس الوقت ميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي و هو امتداد للجناح العربي الاسلامي في جبهة التحرير يتمتع بقبول السلطات و الانفتاح على المجتمع الجزائري[1]

جدول يبين نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995[2]

المرشح	النسبة المئوية
اليمين زروال	61.29%
محفوظ نحناح	26.06
سعيد سعدي	8.94%
نور الدين بوكروج	3.70

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، عدد 245، يوليو 1999، ص 38.

تم تصاعد الفراغ بين المؤسسة العسكرية و (زروال) وانتهى بإعلان الرئيس استقالته في سبتمبر 1998 مفسراً ذلك بتزايد شعوره بالإحباط و العجز في التعامل مع الأزمة الداخلية و تصاعد العنف.

كما أكد أن قراره جاء في أعقاب الخلاف الذي نشب بينه و بين المؤسسة العسكرية حول اتفاق الهدنة مع جيش الانقاذ و الإجراءات اللازمة لتفعيل الاتفاق بعد دخوله حيز التنفيذ و قد نتج عن ذلك إجراء انتخابات مبكرة في أبريل 1999 و فتح الباب أمام ترشيح عدد من الشخصيات السياسية.

المطلب الثالث: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

لقد كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المترشحة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999 متفق عليه، و هو الرغبة في توقف العنف المستمر من 6 سنوات وتحقيق استقرار سياسي و اجتماعي، أما الاختلاف فكان في درجة الحوار مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى أنه بدا واضحاً أن المؤسسة العسكرية اختارت (عبد العزيز بوتفليقة) ليكون رئيساً للبلاد[3] و رغم تواجد 6 مرشحين معه ولكنهم انسحبوا مع بدء العملية الانتخابية و بذلك تحولت

[1] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص .39

[2] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .79

[3] رياض الصيداوي، مرجع سابق، ص .41

الانتخابات التعددية الى استفتاء على شخص (بوتفليقة) الذي حصل على حوالي 74% من الأصوات و أصبح رئيساً للجزائر [1].

جدول يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1999.

المرشح	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	**73.79%**
أحمد طالب الابراهيمي	**12.23%**
عبد الله جاب الله	**3.95%**
حسين آيت أحمد	**3.17%**
مولود حمروش	**3.09%**
مقداد سيفي	**2.24%**
يوسف الخطيب	**1.22%**

المصدر: رياض الصيداوي، الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر، المستقبل العربي، العدد 245، يوليو 1999، ص 38.

وقد اتخذ الرئيس بوتفليقة عند تسلمه زمام أمور الدولة عدة خطوات لمواجهة مشكلة المشكاة العسكرية و الجبهة الاسلاميةللإنقاذ التي طالما عانى منها الرؤساء السابقين:

تقديم مشروع المعالجة الوطنية لإعادة الوفاق بين الجزائريين، و يكون أكثر انفتاحاً على التيار الاسلامي للخروج من أزمة الجزائر و أحداث العنف التي خلقت أكثر من مائة ألف قتيل و خسائر مادية تتراوح ما بين 20و 25 مليار دولار، ولذلك طرح قانون (الوئام المدني) في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999 و ذلك لتأمين شرعية شعبية له و حظي هذا القانون بموافقة 98% من الشعب، و قامت الجبهة الاسلامية بنزع سلاحها بالكامل في 11 يناير 2000 و تم اطلاق سراح مؤسسي الجبهة (عباس مدني) و (علي بلحاج) وكان هذا مؤشراً على ثقة الحكومة بنفسها[2].

إدخال تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية التالية بما يضمن نزاهتها. و ذلك بإنشاء لجنة سياسية مستقلة لمراقبة حسن سير الانتخابات، و دعوة المراقبين الدوليين لحضور الانتخابات و الإشراف عليها لتفادي التزوير كما

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص.79

[2] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .81

حدث في رئاسيات 1999 حسب ما قاله المرشحون المنسحبون وبعد إجراء انتخابات 2004 تحصل بوتفليقة على 85% دون انسحاب باقي المرشحين.

جدول نتائج الانتخابات الرئاسية لـ 2004

إسم المرشح	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	84.99%
علي بن فليس	6.42%
عبد الله جاب الله	5.02%
سعيد سعدي	1.94%
لويزة حنون	1.00%
علي فوزي رباعين	0.63%

مما سبق يمكن القول بأنه لابد من وجود استعداد للتحول الديمقراطي، أي توفر مجموعة من الشروط الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في البيئة المرجو فيها قيام نظام ديمقراطي حقيقي، بحيث يتم تطبيق الديمقراطية بشكل تدريجي يتناسب مع الموروث التاريخي و الديني و الاجتماعي و الثقافي و الحالة الاقتصادية الحالة بكل دولة. و إن طبق في مجتمع لم يصل الى الدرجة المطلوبة من التقدم سيؤدي الى تعميق الانقسامات و سيؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي حيث أن التحول ينجح في حالة كونها نتيجة لإنجازات إقتصادية وسياسية و اجتماعية و ثقافية[1].

مواقف الدول إقليمياً و دولياً من مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

أثارت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر و ما صاحبها من أحداث و تطورات ردود فعل عديدة، و طرحت الكثير من التساؤلات و كذلك المخاوف ليس فقط على المستوى المحلي الجزائري، و إنما اتسع التأثير المتبادل ليشمل النطاق الاقليمي و كذلك النطاق الدولي.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع سابق، ص .88

المبحث الثالث: المواقف الاقليمية و الدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.

المطلب الأول: الموقف الاقليمي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

تونس: تعتبر الحكومة الجزائرية للرئيس (زين العابدين بن علي) شريكاً أساسياً لحماية حدودها الشرقية من نشاطات المجموعات المسلحة، و يمكن القول أن هناك تقارباً و اضحاً في و جهات النظر حول بعض القضايا ومنها تحديداً محاربة الاسلام المسلح على نفس الطريقة التي اعتمدها الرئيس التونسي السابق (الحبيب بورقيبة) وواصل العمل بها الرئيس (زين العابدين) وتعد تونس من أكبر الدول اهتماماً بتطور الأوضاع في الجزائر، نظراً للجوار و التقارب بين البلدين ولذلك ففي أعقاب إعلان نتائج الانتخابات للدورة الاولى في الجزائر تم الاعلان عن حالة التأهب العسكري داخل تونس و على الحدود بين البلدين تحسباً من خطر المد الاسلامي المنتظر و الذي واجهته تونس من قبل متمثلاً في حركة النهضة التي فاقت الانتخابات التشريعية في أفريل 1989. ولقد أكدت كل من الحكومتين التونسية و الجزائرية على المساعي و الأهداف المشتركة للبلدين الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية و توافق إرادتهما في تدعيم روابطهما التاريخية و تطوير التعاون بينهما في كل الميادين ليس في الإطار الثنائي فحسب و إنما كذلك ضمن أفق أوسع لبقاء الاتحاد المغاربي.[1]

المملكة المغربية:

التزمت الحكومة المغربية بعدم التعبير عن النوايا الحقيقية تجاه تصاعد التيار الاسلامي في الجزائر إلا أن صلابة موقف المغرب في التعامل مع جماعة العدل و الإحسان و جماعة الشبيبة الاسلامية أوضح توجه الحكومة المغربية في التعامل

مع التيار الاسلامي حيث اعتبرت أن السيطرة على التيارات الإسلامية يعد السبيل لمواجهة انتقال تأثير التيارات الاسلامية بالجزائر.

و الواقع أن موقف المغرب أكثر تحفظاً في التعامل مع الحدث الجزائري عن الموقف التونسي و قد يكون ذلك بسبب الاختلاف في طبيعة النظام السياسي لكل منهما فضلاً عن مشاكل الحدود بين المغرب و الجزائر التي تثار من فترة لأخرى، بالإضافة الى قضية الصحراء الغربية.

[1] إسراء أحمد إسماعيل، مرجع نفسه، ص 89-90.

في هذا الاطار تجد الاشارة إلى أن منطقة المغرب العربي تتميز بجانب اشتراك دولها في الخبرة التاريخية و الاستعمارية بتداخل ثقافي كبير نتيجة قوة التفاعل الاجتماعي. مما دفع لظهور فكرة قيام إتحاد بين مجموعة أقطاره و التي لم تكلل بالنجاح في الأخير و بقيت محتشمة.

كما تجاوبت المغرب مع الجزائر في دعوة المغرب لتدعيم التعاون بينهما، لمواجهة الإرهاب و شبكات تهريب الأسلحة بالإضافة الى موضوع الهجرة غير الشرعية ووضع خططاً لحراسةالحدود بشكل جماعي، وتفعيل قنوات الاتصال بين دول المغرب العربي.

المطلب الثاني: الموقف الدولي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر:

الموقف الفرنسي من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر:

نظرا لتشابك العلاقات على المستويين التاريخي والسياسي بين فرنسا والجزائر.فقد كان الدور الفرنسي هو الأكثر بروزا و الأكثر تغيرا عن الموقف الأوربي،حيث لا تستطيع أية دولة منهما أن تمحي آثار132عاما من التقتيل والتذبيح الإنساني و التواصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بقرار أو بخطة فمن الناحية الجغرافية هناك قرب في الأقاليم بالإضافة إلى أن هناك الكثير من الجزائريين يعيشون في فرنسا والعكس.

كان التأثير على قرار المسيرة الديموقراطية واحترام دستور89يعد السمة البارزة في التوجه السياسي والإعلامي الفرنسي تجاه الجزائر.رغم ا نالFIS لم يمس الرعايا الفرنسيين في بادئ الأمر إلا أن الأوساط السياسية الفرنسية كانت أكثر تحمسا لتدخل الجيش وإيقاف الحملة الانتخابية و في الدور الثاني من الانتخابات وفي الدور الثاني من الانتخابات(1991)التي ألغيت حظي بارتياح غربي وفرنسي بشكل خاص.حيث عبرت الحكومة الفرنسية عن موقف واضح بعدم رغبتها ومعارضتها لوصول الإسلاميين للسلطة لعدة أسباب منها،لجوء الجزائريين إليها مما يضطرها إلى إعادة النظر في سياساتها أو لجوء من لهم علاقة بالجبهة الإسلامية و ما يمثله ذلك من خطر جيد داخل فرنسا وأوربا ككل[1].

في إطار ذلك أيدت فرنسا محمد بوضياف"رئيس المجلس الأعلى للدولة بالجزائر"

دبلوماسيا:من خلال الاتحاد الأوربي بمطالبته بصياغة موقف يكون في مستوى التحديات المشتركة وعسكريا حيث أثارت بعض الأوساط أن فرنسا قامت بتزويد قوات الجيش والأمن الجزائري بأسلحة ومعدات تقدر

1-اسراء احمد إسماعيل،مرجع سابق،ص: .95

ب100مليون للسيطرة على الوضع الأمني وإعلاميا من خلال تصعيد عداوتها للجبهة في وسائلها الإعلامية ومطاردة أنصار الجبهة في فرنسا واقتصاديا حيث توسطت لدى مؤسسات التمويل الدولية لإعادة جدولة جزء من ديون الجزائر وقانونيا ساعدت وزارة الداخلية الفرنسية في إعادة القانون الانتخابي الذي هدف إلى تعديل الدوائر الانتخابية حتى تكون النتائج في صالح جبهة التحرير الوطني[1].

وهكذا كانت المواقف الإقليمية والدولية متفاوتة ومتباينة على حسب مصالحه وفوائد فهم كالسفن يتمايلون ويتراقصون على حسب الكسب الأوفر لبلده.

المبحث الرابع: معوقات و آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول: معوقات التحول الديموقراطي

يمكن تحديد هذه المعوقات في مجموعة كبيرة من العناصر أهمها:

1-النخب الحاكمة حاليا وتكوينها الراهن أيضا،سواء منها ذات الأصول الملكية أو النخب التكنوقراطية،وهذا يعود إلى انعدام نخب تناضل بشكل حقيقي لانجاز هذا التحول.

فعلى الرغم من التقنيات والنصوص الدستورية،إلا أن الممارسة الميدانية تعكس لنا استحالة أو على الأقل صعوبة تغيير قمة النظام وهيكلته الأساسية،في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات،ونجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب،هذا حتى وان كان تأثيره الجماهيري منعدم[2].انطلاقا من هذا فان عملية اتخاذ القرار وتركيزه السلطة السياسية في الأقطار العربية تكون بين

حاكم أو جماعة صغيرة من المريدين والتابعين،ذلك أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية الملهمة.

2-التوجه السائد في الأنظمة السياسية العربية بعدم احترام حقوق الإنسان،وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرى بان الديموقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل من التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط العامة.

1-اسراء احمد إسماعيل،مرجع سابق-ص:93-94- .95

2-علي الدين هلال،المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات مقرن جديد،الأردن،1999،ص .56

ويذهب بعض المفكرين في التدليل على هذا التوجه بإعطاء أدلة على انتهاك حقوق الإنسان في الدول العربية،ومن ذلك أن أربعة دول لا تأخذ كلية بمواثيق دستورية مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا،وهي السودان والكويت والبحرين،وفرضت عشرة منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة حتى غدت في بعضها بمثابة دستوران،وهذه الأقطار هي مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت والبحرين والصومال وموريتانيا والجزائر والسودان[1].

ولم يتم تسجيل حالة واحدة تم فيها إلغاء قوانين الطوارئ أو الأحكام العرفية أو جرى فيها إعادة تفعيل الضمانات الدستورية،وهذا ما جعل عددا لا باس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى غاية الآن.

إذن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية حال دون قيام مؤسسات سياسية قوية وفاعلة،وهذا شكل انعكاسا سلبيا في عدم تحقق تحول ديموقراطي حقيقي.

3-عدم تطبيق النصوص الدستورية،فبالرغم من أن الدساتير العربية تنص أغلبيتها على الحق في تكوين الأحزاب،وحرية الرأي والتعدد إلا أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر ولا يطمئن إلى وجود نفسه فضلا عن حقوقه وحرياته،وهذا رغم إقرار هذه الدساتير بمبدأ المساواة والتعدد،إلا انه عند تحليل الواقع نلاحظ ما يلي:

أ-تصطدم الضمانات والحقوق بكثير من العوائق التي تعترضها،فمعظم الدساتير العربية تحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن استدراكات على النصوص وشروطا سياسية تحيط بالضمانات التي سبق أن أقرتها.

ب-يلاحظ أن السلطة محتكرة من يد فئة هي بذاتها التي أقرت المشاركة السياسية.

4-محدودية حجم القوى الاجتماعية الحديثة وأدائها واستمرار اعتبار القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعي،فإذا كانت التكوينات الاجتماعية الحضرية في بعض الأقطار العربية لديها نزوع إلى التمركز حول الطبقة كوحدة أساسية للتنظيم الاجتماعي الاقتصادي،ومن ثم السلوك السياسي،فان التكوينات الاجتماعية في الريف أكثر تمركزا حول العشيرة أو الطائفية،والتكوينات البدوية أكثر تمركزا حول القبيلة،وبوجه عام فان المجتمع العربي لا يزال في طور الانتقال من مرحلة تقليدية يسودها معيار الإرث إلى مرحلة أكثر تطورا تعتمد على معيار الانجاز.

1-محسن عرض،مستقبل حقوق الإنسان في الوطن العربي،بيروت،1999،ص 9.

5-غياب معارضة سياسية قوية قادرة على إحداث التغيير بأفكارها وتوجهاتها ومواقفها،وهذا على غرار الكثير من التجارب التي حصلت في إربا أين تمكنت المعارضة من الوصول إلى السلطة في كثير من الأحيان،في حين أن هذا الأمر لم يتحقق في الدول العربية إلا من خلال تجربة سطحية هي تجربة المغرب الأقصى، وقد قدم هذا المبرر في كثير من التفسيرات لتبرير بقاء النظام الحاكم.

6-القيود الكثيرة المفروضة على التعددية السياسية وعلى نشأة الأحزاب وعملها،ومن هذه القيود فرض قوانين الأحزاب بمجموعة من العراقيل تحول دون نشأة وظهور هذه الأحزاب وبصفة خاصة عند ارتباط هذه الأحزاب

بأسس دينية أو عرقية أو طائفية،بالإضافة إلى هذه النصوص القانونية المجحفة التي تضمنتها اغلب القوانين الانتخابية في الدول العربية،والتي يمكن أن نسجل حولها الملاحظات التالية:

أ-إتاحة المجال للحزب الكبير أو المهيمن وهو حزب السلطة،الذي يتحصل على معدلات كبيرة ومقاعد مبالغ فيها.

ب-تدفع هذه القوانين إلى استخدام العنف،وهذه الظاهرة لم تصدر فقط من أحزاب المعارضة وإنما من الحزب الحاكم أيضا.

ج-انتشار ظاهرة المستلقين،فالأصل في الحياة السياسية والحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب،أما في الدول العربية فان هناك ظاهرة أخرى،تعدد المرشحين للانتخابات من غير الأحزاب،أو بتعبير أدق عدد المترشحين المستقلين اكبر من عدد المرشحين الحزبيين.

د-تسييس النقابات والعمل المهني،فقد أثبتت التجارب العربية أن هناك ميل للزج بالنقابات والأعمال المهنية في السياسة واستغلالها في مختلف المواعيد الانتخابية.

غياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعلية،فعندما تعجز المؤسسات السياسية عن تحويل المطالب إلى قرارات وسياسات،فان هذه المؤسسات تصبح مؤسسات وهمية غير فعالة مما يدفع الناس إلى القناعة بدور وجودها أو عملها،وبالتالي عدم المشاركة أو المساهمة فيها،حيث فقدت مبررات وجودها.[1]

8-ضعف المؤسسات التمثيلية،فعندما تصبح هذه المؤسسات التمثيلية كالبرلمان ليست في مستوى الوظيفة المنوطة بها،والمتمثلة في بلورت مصالح الأفراد والجماعات،ويتم في المقابل تمرير القرارات البعيدة كل البعد عن اهتمامات

1-يحي جمال،أنظمة الحكم في الوطن العربي،أزمة الديموقراطية في الوطن العربي،بيروت،1987،ص .58

المواطنين وعن قناعتهم،فهذا سيؤدي إلى الاستخفاف بعملية المشاركة السياسية،وعليه يصعب تحقق تحول ديموقراطي حقيقي.

9-تفشي ظاهرة قمع الرقابة،فالرقابة تعني المسائلة وتحدي السلطة وتقييد الهيمنة ووجودها بالشكل الرسمي والشعبي يحقق الديموقراطية،فتضييق الخناق على آليات الرقابة وتقييدها يحول دون تحقق تحول حقيقي في الممارسة الديموقراطية.

هذه بعض ملامح الأنظمة السياسية العربية،التي يبرز فيها بحدة توجهين متناقضين،توجه قائم على قبول التحول الديموقراطي وتقنينه والسعي النظري إلى تجسيده،وتوجه آخر أساسه فرض كثير من القيود والمعوقات التي تحول دون تحقيق نقلة نوعية في الممارسة الديموقراطية قائمة على مبدأ التناوب على السلطة والعدالة وسيادة دولة القانون[1].

المطلب الثاني: آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر.

أصبح اليوم النزوع نحو الديمقراطية وسيادة القانون و احترام حقوق الانسان نزوعاً شاملاً لدى الجميع و أضحت الديمقراطية تعبر عن حالة عامة و جماعية، كما باتت حظوظ تحقيقها تزداد بقدر ما يتراجع الميل الى نفيها تذري في التغيير الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع.

و إذا كانت الديمقراطية قد فرضت نفسها عالمياً وو طنياً فذلك لأن الناس أدركوا زيف نظام الحزب الواحد الذي لايكاد ينفصل عن النظام الاستبدادي، و الذي لا محالة أثبت فشله في تحقيق التطور الموضوعي لجل المجتمعات[2] و هنا تكمن آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر و ذلك في كل المجالات.

- ضرورة التكفل بقضايا الشباب و المرأة ووضع سياسية حكيمة لكل ما تواجهه هاتان الفئتان و القضاء على كل آليات الكبح و الحرمان.
- و ضع آلية للقضاء على الصراع بين فئات المجتمع الجزائري حول مسألة الهوية الوطنية مع ضرورة حسم هذه المسألة.
- يجب العمل على امتصاص مختلف أنواع السلوك الجذرية و المتطرفة و الحث على محاولات التخفيف من حدتها.

1-علي الدين هلال،مقال سابق،ص .58

[2] كلمة رئيس الجمهورية في افتتاح الملتقى حول الديمقراطية في الجزائر، واقعاً و آفاقاً، المنعقد بمناسبة الاحتفال بيوم العلم 16-04-2007.

- إنتشار و اسع للصحافة غير العمومية على الرغم من محدودية هامش حريتها و تلبية توجهاتها الايديولوجية.
- ضرورة إيجاد صيغ للمضي في دعم سياسة المصالحة الوطنية و الوئام الوطني في إطار احترام الدستور وحقوق الانسان.
- الإستمرار في دعم سياسة لم الشمل حول جملة من المبادئ و الأهداف العامة التي من شأنها دعم العملية الديمقراطية نحو الخارج.
- ضرورة تدعيم الثقة بين الجماهير و السلطة الحاكمة فضلاً عن ضرورة تدعيم ثقة الجماهير في نفسها لإحداث تغيير ايجابي لفائدة الوطن.
- العمل على تطوير الثقافة السياسية وبلورت مفاهيمها بما تنطوي عليه من حقوق و واجبات.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و نشر ثقافة العمل التطوعي لتحقيق التقدم الاجتماعي و إكساب الأفراد قيم الحوار.
- إرساء مبدأجديد للسلطة يقوم على المشاركة السياسية بمختلف فئات المجتمع الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

الخاتمـــة

إن الجزائر لم تكن بمنأى عن الاقتراب الحديث نحو التحول الديمقراطي في المنابر الحزبية المتعددة الذي ظهر من خلال إقرار دستور عام 1989. و إجراء الانتخابات التشريعية عام 1991 التي أدت إلى فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، و لكن و قوف المؤسسة العسكرية المسيطرة عائقاً أمام تولي الجبهة مقاليد الحكم لم يمكن الجزائر من التمتع بثمار التحول الديمقراطي.

و نتيجة لذلك طهرت حركة المقاومة ضد السلطة و بدأت إرهاصات العنف تلف الجزائر و بدأ أن عملية التحول الديمقراطي توقفت و تراجعت حتى مجيء الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة الذي حاول إحلال نوع من الاستقرار السياسي بوضع حد للأوضاع المتدهورة و محاولة إيقاف مسلسل العنف إعادة إدماج هذه الفئة في المجتمع و الإبتعاد عن لغة القوة و السلاح من خلال تفعيل قانون الوئام المدني الذي ساهم في انحصار أعمال العنف و محاولة إعادة الوفاق بين الجزائريين و التركيز على تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات إضافة الى التعديلات التي حاولت ضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية مما أدى لعودة الاستقرار السياسي النسبي. و بعد هذا القانون جاء مشروع المصالحة الوطنية الذي عبر بصفة و اضحة من خلال نتائج الاستفتاء عن رغبة الشعب بعودة الأمن و الاستقرار للبلاد.

لكن كان لابد مع التركيز على هذا الجانب الإهتمام بالجوانب الاقتصادية و بناء المجتمع من جديد ورفع مستويات المعيشة خاصة في ظل ارتفاع أسعار البترول و ما حققه ذلك من امتلاء خزينة الدولة التي لم يشعر بها المواطن البسيط بل تظهر المشكلة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة كتحدي من أهم التحديات التي يواجهها النظام الجزائري.

قائمة المراجع

- الـكتــب:

1- الهرماسي عبد الباقي , " المجتمع و الدولة في المغرب العربي " , مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت , 1988.

2- بلحاج صالح , " أبحاث و اراء في مسألة التحول الديمقراطي في الجزائر " , مخبر الدراسات و تحليل السياسة العامة , الجزائر 2012.

3- بلحاج صالح , " المؤسسات السياسية و القانون الدستوري في الجزائر " , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2010.

4- بلقيس أحمد منصور , " الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي " . مكتبة مديولي . اليمن . 2004.

5- قيرة اسماعيل و اخرون . " مستقبل الديمقراطية في الجزائر " , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت 2002.

6- ناجي عبد النور , " تجربة التعددية و التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر "
دار الكتاب الحديث , القاهرة , 2010.

7- لويس مارتيناز , " الحرب الأهلية في الجزائر " , ترجمة محمد يحياون , منشورات مرسي , 1998.

8- سعيد بوشعبة ," النظام السياسي الجزائري " , دار الهودى , الجزائر , 1993.

9- عبد القادر رزيق المخادمي , " التحول الديمقراطي في القارة الافريقية " , دار الفجر للنشر و التوزيع , القاهرة 2006.

10- محمد عابد الجابري , " الديمقراطية و حقوق الانسان " , مركز دراسات الوحدة العربية , الطبعة الأولى , بيروت , 1994.

– الندوات و الملتقيات :

11- برقوق عبد الرحمان ," المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في الجزائر " , الملتقي الأول في طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر , قسم العلوم السياسية , 11 ديسمبر 2005.

12- عكاش فضيلة , " التحول الديمقراطي في الجزائر و الأثار السياسية للانفتاح الاقتصادي في الجزائر" , الملتقى الأول , طبيعة التحول الديمقراطي في الجزائر , قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية , ديسمبر 2005.

– الرسائل الجامعية :

13- أحمد اسماعيل اسراء , " تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1991-2007 " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية , مصر , 2006.

14- بوعافية محمد صلاح , " التعبئة و انعكاساتها على التحولات الاقتصادية و السياسية في الجزائر" , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستبر في العلوم السياسية , الجزائر , 2002.

الجرائد و الصحف:

15- الصيداوي رياض , الانتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر , المستقبل العربي العدد 245 , يوليو 1999.

16- رائد نايف حاج سليمان , الاستقرار السياسي و مؤشراته , الحوار المتمدن , العدد 2592 , 2009.

الفـهرس العـام

الإهداء

كلمة شكر

المقدمة العامة.....أ-ب-ت

الفصل الأول: التأصيل النظري لظاهرة التحول الديمقراطي

تمهيد:.....02

المبحث الأول:مفهوم التحول الديموقراطي ومراحله.....03

المطلب الأول:مفهوم التحول الديموقراطي. 03

المطلب الثاني:مراحل التحول الديموقراطي. 05

المطلب الثالث:علاقة التحول الديموقراطي بالمفاهيم المرتبطة به. 10

المبحث الثاني:عوامل التحول الديموقراطي.....13

المطلب الأول:العوامل الداخلية. 13

الفرع الأول:دور القيادة والنخب السياسية.....14

الفرع الثاني:انهيار شرعية النظم التسلطية.....15

الفرع الثالث:العامل الاقتصادي 16

الفرع الرابع:المجتمع المدني.....17

المطلب الثاني:العوامل الخارجية. 18

الفرع الأول:النظام الدولي.....19

الفرع الثاني:ضغوط المؤسسات المالية الدولية. 20

الفرع الثالث: ظاهرة العدوى و الانتشار أو المحاكاة (كرات الثلج) (الديمينو).....21

الفرع الرابع: التدخل الخارجي. 22

المبحث الثالث:الأنماط والاتجاهات النظرية للتحول الديموقراطي. 22

المطلب الأول:أنماط التحول الديموقراطي. 23

الفرع الأول: نمط التحول من أعلى. 23

الفرع الثاني: نمط التحول من خلال التفاوض. 24

الفرع الثالث: نمط التحول من خلال الشعب. 25

المطلب الثاني:الاتجاهات النظرية للتحول الديموقراطي. 26

الفرع الأول: المدرسة الحديثة.....26

الفرع الثاني: المدرسة البنيوية.....27

الفرع الثالث: المدرسة الانتقالية.....28

المبحث الرابع: مؤشرات و استراتيجيات التحول الديمقراطي.....30

المطلب الأول: مؤشرا ت التحول الديمقراطي.....30

المطلب الثاني: استراتيجيات التحول الديمقراطي.....32

الفصل الثاني: التحول الديمقراطي في الجزائر

تمهـــيد:.....37

المبحث الأول: بيئة التحول الديمقراطي في الجزائر. 38

المطلب الأول: دور الأحزاب السياسية. 38

المطلب الثاني: قوة المؤسسة العسكرية. 42

المطلب الثالث: المشكلة الإقتصادية. 43

المبحث الثاني: مراحل عملية التحول الديمقراطي في الجزائر. 44

المطلب الأول: مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي.. 45

المطلب الثاني: مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.. 46

المطلب الثالث: مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.. 51

المبحث الثالث: المواقف الاقليمية و الدولية من عملية التحول الديمقراطي بالجزائر.. 51

المطلب الأول: الموقف الاقليمي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.....51

المطلب الثاني: الموقف الدولي من عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.....52

المبحث الرابع: معوقات و آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر.....53

المطلب الأول: معوقات التحول الديموقراطي.....53

المطلب الثاني: آفاق مستقبل التحول الديمقراطي في الجزائر. 56

الخاتمة العامة 59

قائمة المراجع .....

الفهرس العام.....

قائمة الجداول

الجدول الأول: يوضح انتخابات 1990 البلدية و الولائية.....45

الجدول الثاني: يوضح أول انتخابات تشكيل البرلمان.....46

الجدول الثالث: يوضح نتائج انتخابات رئاسية 1995.....48

الجدول الرابع: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 1999.....49

الجدول الخامس: يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية 2004.....50